Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

# رصد تمويل الحملة

# الانتخابات التشريعية لسنة 2019

تونس

تم نشره في أفريل 2020.

"لا تتردد في استخدام المعلومات والنصوص الواردة في هذا التقرير ولكن يرجى تضمين إشارة إلى منظمة أنا يقظ"

يعتبر هذا التقرير نتيجة الرصد الذي أجرته منظمة أنا يقظ بين 13 سبتمبر و 5 أكتوبر 2019.

تود منظمة أنا يقظ أن تشكر الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون على دعمها المالي. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لكل من ساهم في نجاح هذا المشروع بما في ذلك الفرق الميدانية في الولايات الست وكذلك الفريق الأساسي على تفانيهم.

تعود كل الآراء المعبر عنها في هذا التقرير لمنظمة أنا يقظ ولا تمثل بالضرورة آراء الجهة المانحة.

## التوطئة:

منظّمة أنا يقظ هي منظمة رقابيّة تونسية غير ربحية تهدف إلى محاربة الفساد وتعزيز الشفافية. تعتبر منظّمة أنا يقظ رسميّا الفرع التونسي لمنظمة الشفافية الدولية في تونس منذ عام 2019.

تعمل منظّمة أنا يقظ بشكل رئيسي على محورين: الشفافية والفساد. أما فيما يخص الشفافية، فتلتزم منظّمة أنا يقظ برصد وملاحظة جميع الأنشطة السياسية لضمان شفافيتها بما في ذلك العمليات الانتخابية. تسعى منظّمة أنا يقظ أيضًا إلى تسهيل النّفاذ إلى المعلومات. تحارب منظّمة أنا يقظ الفساد في جميع أنحاء البلاد، من منطلق قناعتها أنّ الفساد هو أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة.

يمثل هذا المشروع التجربة الثالثة لمنظمة أنا يقظ في مجال رصد تمويل الحملة بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2014 والانتخابات البلدية لعام 2018. لا تزال منظمة أنا يقظ المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تستكشف تجربتها وخبرتها في رصد تمويل الحملات في شمال إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

طورت منظمة أنا يقظ منهجيتها لتناسب السياق السياسي والاجتماعي الفريد لتونس استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية والخبرة الميدانية السابقة. يعتبر هذا التقرير نتاج تطبيق هذه المنهجية وتفاني فريق المشروع خلال فترة شهر واحد بالإضافة إلى الدعم السخي من جهتنا المانحة "الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون".

# جدول المحتويات

الملخص التنفيذي: ..... 3
التوصيات:: ..... 11
التحليل القانوني: تمويل الحملة: ..... 18
المنهجية:: ..... 27
النتائج:: ..... 36

# الإختصارات:

ARP - مجلس نواب الشعب
ASR - إساءة استخدام موارد الدولة
CF– تمويل الحملة
CFM - رصد تمويل الحملة
CoA - دائرة المحاسبات
CSO - منظمة المجتمع المدني
DTD - من باب إلى باب
ED – دائرة انتخابية
EMB - هيئة إدارة الانتخابات
FM - راصد ميداني
IRIE- الهيئات الفرعية للانتخابات
ISIE – الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
NGO – منظمة غير حكومية
PET - تتبع النفقات الموازية
PF - التمويل السياسي
RC – منسق اقليمي
VB - شراء الأصوات

# الملخص التنفيذي:

من شأن مسائل تمويل الحملة أن تؤثر على نحو يمكن التأكد منه على طبيعة الانتخابات وجودتها. على الرغم من أهميتها التي لا جدال فيها لنجاح أي عملية سياسية سليمة ومتساوية فإنه يمكن أن يكون المال في السياسة أيضًا أن يثير مشاكل إلى حد ما إذا لم يتم تنظيمه بشكل عقلاني. سوف تكون الفرص، التي يتمتع بها المرشحون والأحزاب السياسية في إبلاغ برامجهم ورسائلهم الانتخابية إلى الناخبين، ضئيلة إذا لم يتحصول على التمويل الكافي وبالتالي لن يكونوا قادرين على إجراء حملاتهم بشكل فعّال. وبناء على ذلك، فمن الضروري أن تتأكد السلطات من وضع لوائح كافية وعادلة وإنفاذها بشكل فعّال لضمان عملية انتخابية حرة وعادلة لجميع المتنافسين مع صون مصالح جميع أصحاب المصلحة.

وعلى هذا النحو، يجب أن تضمن لوائح تمويل الحملة الانسجام بين حاجتين أساسيتين:

- احترام حرية التعبير
- ضمان عملية انتخابية عادلة

عندما يتم تنظيم ورصد المال بشكل فمن شأنه أن يكون له تأثير إيجابي من خلال تقوية العملية السياسية وتنشيطها وتعزيز التعددية السياسية من خلال تقديم مجموعة من الخيارات للناخبين للنظر فيها قبل اختيار ممثليهم.

تدرك منظمة أنا يقظ أهمية وتأثير تمويل الحملة على العملية السياسية، خاصة في سياق ديمقراطية شابة مثل تونس، وتواصل منح هذه إيلاء أهمية كبرى إلى هذه المسألة من خلال تخصيص العديد من الموارد لرصدها والإبلاغ عنها. تتمثل الأهداف الرئيسية التي نرمي إليها من خلال رصد تمويل الحملة في تعزيز الشفافية وتمتين المساءلة للمتنافسين السياسيين.

يتم تمويل ودعم مشروع رصد تمويل الحملة التشريعية لسنة 2019 من قبل الوكالة السويسري للتنمية والتعاون.

يجسد هذا المشروع التجربة الثالثة لمنظمة أنا يقظ في مجال رصد تمويل الحملات الانتخابية. على ضوء انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011، أدى تقييم المنظمة للعملية الانتخابية إلى التعاون مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) فيما يخص مسألة التمويل السياسي (PF) وتمويل الحملة (CF).

وقد أصبحت على إثر ذلك منظمة أنا يقظ المنظمة غير الحكومية الأولى في شمال إفريقيا والثانية في العالم العربي التي تقود بعثات رصد تمويل الحملة (CFM). تم قيادة بعثة رصد تمويل الحملة الأولى في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 ثم أعقبتها الانتخابات البلدية سنة 2018. ونظرًا لجدوى وأهمية الموضوع، فقد واصلت المنظمة التركيز بشدة على هذه المسألة وأطلقت مهمتها الثالثة لرصد تمويل الحملات للانتخابات التشريعية لسنة 2019. تستند بعثات الرصد إلى منهجية شاملة تم وضعها في سنة 2014 وتم تطويرها بشكل أعمق سنة 2018. تم تصميم المنهجية بغرض التركيز على ثلاث مسائل رئيسية في العملية الانتخابية:

- الإنفاق: احترام سقف الإنفاق
- إساءة استخدام موارد الدولة
- شراء الأصوات

تعتمد المنهجية على عدد من المعايير التي تهدف إلى التغلب على تحديات رصد تمويل الحملات. يمثل تحديد ثلاثة حدود رئيسية أحد المقاربات المعتمدة للسماح لمنظمة المجتمع المدني بنشر بعثتها:

- الحدود الجغرافية: هناك 27 دائرة انتخابية في الأراضي التونسية والتي يظهر عند النظر فيها أن تغطية جميع الدوائر سيتطلب موارد لا يمكننا للأسف إتاحتها. بالتالي، إلتجأت المنهجية إلى اعتماد اختيار عدد من الدوائر الانتخابية لتركيز جهودها عليها ولنشر الفرق الميدانية فيها. تم اختيار ثماني دوائر انتخابية لغرض هذه المهمة:

تونس 1 وتونس 2 والكاف وسوسة وصفاقس 1 وصفاقس 2 وقفصة وبنزرت.

تم اختيار هذه الدوائر الانتخابية الثمانية بعناية لتغطية المناطق التي نعتبرها ذات أهمية رئيسية من حيث **الحملة الانتخابية:**

- الخلفية الانتخابية والتاريخية: الدوائر التي لها وزن سياسي كبير ولديها حوادث مرتبطة بالحملات الانتخابية في الانتخابات السابقة.
- الوزن السياسي: الدوائر الانتخابية الرئيسية مع المتسابقين الأقوياء الذين يمكن أن يستفيدوا من خلال التأثير على إرادة الناخبين.
- الناخبون المسجلون: الدوائر الانتخابية التي بها عدد كبير من الناخبين المسجلين.

- ترسيم المتنافسين:كان هناك 1572 مرشح يتنافسون على 217 مقعدًا في البرلمان في الانتخابات التشريعية لسنة 2019. يعتبر نشر مهمة لرصد عدد من المتسابقين بهذا الحجم أمرا مستحيلا خاصة أننا لا نمتلك الموارد اللازمة لتغطية ذلك. وبالتالي، فقد كان من الضروري إجراء اختيار شامل للمتنافسين الذين من المرجح أن يؤثروا على العملية. اخترنا 10 قوائم مرشحين في الدوائر الانتخابية الثماني المخصصة للرصد خلال فترة الحملة والتي تتمثل فيما يلي:

حركة النهضة ونداء تونس وحزب تحيا تونس والتيار الديمقراطي وعيش تونسي والبديل التونسي وقلب تونس والحزب الدستوري الحر.

تم اخيار قوائم المرشحين بناء على ثلاثة معايير رئيسية:

- الوزن السياسي في الدوائر الانتخابية المحددة: لدى بعض المتنافسين السياسيين تأثير على منطقة معينة من البلاد ويحسبون بشكل دقيق مصلحة الاستثمار في الحملات في تلك الدوائر أكثر من غيرها أو لديهم بنية تحتية قوية هناك وتمكنوا من الفوز في الانتخابات في الماضي.
- القدرة على تعبئة الموارد البشرية والمالية: المتنافسون الذين لديهم موارد مالية كبيرة لتعبئة حملة كبيرة في الدوائر الانتخابية.
- التنافس في الدوائر الانتخابية الثماني المحددة: التأكد من أن المتنافسين المختارين مرشحون في معظم الدوائر الانتخابية المحددة.
- تحديد الوقت / الفترة: يمنح القانون الانتخابي التونسي 21 يومًا من الحملات الرسمية + يوم واحد من الصمت الانتخابي، لذلك قمنا بنشر فرقنا الميدانية بدءًا من 14 سبتمبر إلى 5 أكتوبر لمدة 22 يوما. وعلى الرغم من منع المرشحين من القيام بحملات في يوم الصمت الانتخابي فقد ارتأينا إلى نشر فرقنا الميدانية لضمان عدم ارتكاب أي انتهاكات للقانون الانتخابي والإبلاغ عما قد تم احترام اللوائح أم لا.

## مقدمة موجزة عن منهجية الرصد:

تم تصميم منهجية رصد تمويل الحملة لتوفير معلومات حول ثلاثة محاور رئيسية:

أ) الإنفاق: احترام سقف الإنفاق الذي يحدده القانون. ينظم القانون الانتخابي الإنفاق من خلال فرض سقف يجب احترامه وهو ما يعادل جميع المتنافسين في كل دائرة انتخابية. ويُفرض هذا السقف من أجل ضمان حد أدنى من التوازن والمساواة بين المتنافسين والتأكد من أن التنافس لا يتم بناء على أحد الموارد بل على أساس الرسائل / البرامج الانتخابية. وفيما يتعلق برصد الإنفاق، تعتمد مقاربتنا على نهج فريد تستخدمه وتوفره المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: طريقة تتبع النفقات الموازية (PET). نحن نعتمد على المعلومات الكميّة التي يوفرها راصدنا الميداني (FMs) من خلال استخدام مجموعة محددة من قوائم مراجعة الرصد المستخدمة أثناء زيارتنا لأنشطة الحملات حتى نكون قادرين على تقدير إنفاق كل واحد من المتنافسين الذين تم اختيارهم. ثم تتطابق البيانات الكمية (عدد السلع والخدمات التي استخدمتها قوائم المرشحين) مع تقديرات التكاليف التي يتم إعدادها مسبقًا بالاعتماد على عروض الأسعار والفواتير التي يتم جمعها من الموردين ومقدمي الخدمات.

ب) إساءة استخدام موارد الدولة: يحمي القانون الانتخابي المؤسسات العامة ومواردها من الاستغلال والإساءة لأسباب سياسية وتنظيمية ويتم وضعها لضمان إتاحة فرص متكافئة لجميع المتنافسين. لذلك، يوفر رصد إساءة استخدام موارد الدولة معلومات حول مدى احترام الإدارة العمومية ومواردها خلال فترة الحملة. يُطلب من الراصدين الميدانيين القيام بزيارة عشوائية للمؤسسات العامومية في مناطقهم عدة مرات في الأسبوع وملاحظة أي انتهاكات للأنظمة مثل أنشطة الحملة أو المواد داخل أو بالقرب من تلك المؤسسات العمومية (يتم تضمين صلاة وخطب الجمعة) باستخدام قائمة مرجعية محددة.

ج) شراء الأصوات: يحظر شراء الأصوات ويعاقب عليه القانون. غير أنه يعتبر انتهاكًا من الصعب للغاية اكتشافه وإثباته. يحظر الفصل 161 من القانون الانتخابي أي عمل شراء أصوات أو محاولة رشوة ناخب لإقناعه بالتصويت لمرشح معين أو ضده. ومع ذلك، فإن هذا الفصل أبعد ما يكون عن كونه أداة لردع هذا الانتهاك أو منعه أو المعاقبة عليه. يؤدي غموض اللغة المستخدمة إلى التأثير على عملية المساءلة عن هذه الجريمة لأنها تتطلب مجموعة من الشروط المستحيلة لإثبات الفعل. وبالإضافة إلى التحدي القانوني

توفر المنهجية للراصدين خمس قوائم مراجعة مختلفة لإبلاغ ملاحظاتهم /

1. -أنشطة الحملة
2. - الأنشطة العامة
3. - المؤسسات العمومية
4. - المقابلات المباشرة
5. - أيام السوق الأسبوعية

يعتبر مكون الموارد البشرية للبعثة أحد المكونات البالغة الأهمية للبعثة. كما يعد اختيار وإعداد فريق البعثة أحد العناصر الأكثر أهمية وحسمًا في نجاح جهود إدارة رصد تمويل الحملة. فضلا عن ذلك، يحظى العمل المكتبي أيضا بأهمية كبرى لتوفير السياق الذي يتم فيه تشغيل العملية بالاضافة إلى كم من الفريق الميداني وفريق المحللين اللذان يجعلان من النجاح ممكنا.

لذلك، نركز بشكل كبير على هذه العملية وخاصة لأعضاء الفريق الميداني المنتدبين حديثًا.

فبمجرد إطلاق إشعار الانتداب، يبدأ الفريق الأساسي مرحلة الاختيار و اجراء المقابلات. يعتبر كل من الحياد والذاتية من أهم المعايير المعتمدة في اختيار الراصد الميداني على علاوة عن التوفر والاستعداد للمساهمة في العملية.

فريق المشروع - الهيكل

يتلقى المنسقون الجهويون (RC) والراصدون الميدانيون (FM) تدريب مكثف لمدة 3-4 أيام بمجرد تعيينهم. وينقسم محتوى التدريب إلى قسمين رئيسيين:

- القسم النظري: يقدم هذا الجزء من التدريب الفريق للانتخابات والحملة وتمويل الحملة والإطار القانوني ومكونات وأهداف مهمة الرصد.
- القسم العملي / الفني: يزود هذا الجزء الفريق بفهم أعمق لقوائم المراجعة والسيناريوهات المحتملة التي قد يجدون أنفسهم فيها وتخطيط النشر الأسبوعي واليومي والأمن والاتصالات (الداخلية والخارجية) وكشف وتقييم المخالفات والانتهاكات والإجراءات المعيارية لإبلاغ السلطات عن الانتهاكات.

## مقدمة موجزة للنتائج:

نشرت منظمة أنا يقظ 47 راصدا ميدانياً و 8 منسقين جهويين في الدوائر الانتخابية الثماني. تم تدريب هذا الفريق وإدارته واستخلاص المعلومات منه بواسطة فريق أساسي مكون من 7 أفراد:

| المنسق الميداني | منسق المشروع |
|---|---|
| محللو البيانات والمحللون الماليون | |
| محلل قانوني | |
| المسؤولون الإداريون والماليون | |

بمجرد نشر الراصدين الميدانيين والمنسقين الجهويين، يتم اتباع جدول زمني مكثف من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من أنشطة الحملات في كل الدوائر الانتخابية المعينين فيها. وكانت نتيجة هذا الجهد 1024 قائمة مرجعية تم تقديمها والتحقق من صحتها من قبل الفريق الأساسي والمنسق الجهوي. وتنقسم القوائم المرجعية على النحو التالي:

| | أنشطة الحملة | المناسبات العامة | المؤسسات العمومية | أيام السوق | المقابلات المباشرة |
|---|---|---|---|---|---|
| تونس 1 | 47 | 0 | 0 | 21 | 20 |
| تونس 2 | 199 | 0 | 0 | 9 | 44 |
| صفاقس 1 | 62 | 0 | 9 | 43 | 78 |
| صفاقس 2 | 30 | 0 | 5 | 14 | 35 |
| قفصة | 49 | 0 | 0 | 6 | 10 |
| بنزرت | 15 | 0 | 0 | 20 | 16 |
| سوسة | 66 | 0 | 0 | 23 | 28 |
| الكاف | 43 | 0 | 75 | 24 | 33 |
| الإجمالي | 511 | 0 | 89 | 160 | 264 |

أ) نتائج موجزة من تتبع النفقات الموازية:

تعتبر الشفافية والمساءلة القيمتان الأساسيتان اللتان أسست عليهما منظمة أنا يقظ ويجسد تقديم تقارير رصد دقيقة ما نتعهد بتقديمه عند إطلاق مهام رصد الانتخابات. نحن نؤمن أن تقارير رصد الانتخابات يجب أن تعكس واقع الوضع كما لوحظ في الميدان مما يستلزم أن تعكس ليس فقط الجوانب السلبية بل الإيجابية أيضا. وفي هذا الصدد، فمن المهم أن نلاحظ أننا استنادًا إلى البيانات التي تلقيناها من فرقنا الميدانية والتقديرات المتوقعة من قبل محللينا تجاوزت قائمة مترشحة واحدة سقف الإنفاق.

تتمثل القائمة المترشحة التي لم تحترم سقف الإنفاق في حركة النهضة في الدائرة الانتخابية بتونس 1. وقد لاحظ الراصدون الميدانيون 36 نشاطًا للحملة خلال الفترة الرسمية. وبناءً على تلك الأنشطة وحدها، تمكنا من تقدير ما مجموعه 99980 دينار تونسي. وبعد مقارنته بسقف الإنفاق، 83784 دينار تونسي، استنتجنا أن هذه القائمة قد تجاوزت سقف الإنفاق بنسبة 19,3%.

ب) نتائج موجزة لرصد إساءة استخدام موارد الدولة:

خلال 22 يومًا من الرصد، قام فريقنا الميداني في الدوائر الانتخابية الثماني باجراء زيارات منتظمة لبعض المؤسسات والإدارات العمومية في المنطقة من أجل رصد أي مخالفات. وعلى الرغم من أننا لم نلاحظ أي حوادث كبيرة، فقد أبلغ راصدونا عن عدة حملات تجري داخل أو بالقرب من المؤسسات العمومية.

- أمثلة على حملات قوائم الأحزاب / الائتلافات داخل أو بالقرب من المؤسسات العمومية (البلديات / مكاتب المعتمديات / مكاتب البريد / المدارس / المساجد)

- مكتب بريد شرق الكاف - حزب النهضة

- مكتب بريد بالقلعة الصغرى / سوسة - تحيا تونس

- مكتب بريد في صفاقس (1): قلب تونس، نداء تونس، عيش تونسي. كانت الأطراف الثلاثة تقوم بحملات في مكتب البريد أو بالقرب منه في نفس الوقت. لم تكن هناك ردود فعل من موظفي مكتب البريد لمنع حدوث ذلك أو لوضع حد له.

- بلدية مساكن / سوسة - عيش تونسي

- بلدية مساكن / سوسة- البديل

- الكاف - تم الإبلاغ عن حملة عيش التونسي داخل البلدية.

- بلدية سوسة - عيش التونسي 2019/09/30

- بلدية مساكن / سوسة - عيش تونسي 2019/10/03

- بلدية مساكن / سوسة - البديل 2019/10/03

- مكتب الدائرة الانتخابية صفاقس (1) - شوهد نداء تونس يجري حملة انتخابية في محيط مكتب الدائرة الانتخابية صفاقس 1.

- مسجد الرحمة بصفاقس 1 - قلب تونس

- مسجد السعادة بصفاقس 1 - نداء تونس

الشيحية / صفاقس 1 - المدرسة الابتدائية الشيحية: نداء تونس

- صفاقس 1 - المدرسة الابتدائية شارع الزيادي: نداء تونس

اختارت الأحزاب والائتلافات السياسية تجاهل القانون واللوائح واستغلال المؤسسات والإدارات العمومية في حملاتهم لأنه خلال أيام الأسبوع يمكنهم الوصول إلى عدد كبير من الناخبين المحتملين دون الاضطرار إلى إجراء أي أنشطة رئيسية للحملة.

بالإضافة إلى حوادث اساءة استخدام موارد الدولة المذكورة أعلاه، أبلغ راصدونا الميدانيون عن بعض المخالفات المحتملة الأخرى:

- في صفاقس 1 على سبيل المثال، أفاد فريقنا أن السيد ف. ج. مسؤول عام في وزارة الرياضة (المجمع الرياضي بصفاقس)، كان يقود حملة قائمة مرشحي حزب الدستوري الحر في المنطقة كمدير ومناصر قوي.
- شهد فريقنا في الدائرة الانتخابية بصفاقس 2 حملة في مستشفى الصخيرة العام من قبل قادة بارزين في نداء تونس.

لسوء الحظ، لم تكن هناك أي تدخلات من جانب هذه المؤسسات العمومية لمنع حدوث هذه الحوادث بما في ذلك التنسيق البسيط مع الهيئات الفرعية للانتخابات.

ت) نتائج موجزة لرصد شراء الأصوات:

من المهم ملاحظة أنه على عكس التجارب السابقة، لم نلاحظ عددًا كبيرًا من حوادث شراء الأصوات خلال فترة الحملة. وذلك ليس بسبب عدم وجود مثل هذه المخالفات، بل لأن الحملات لم تكن تنشاط في الأماكن العامة. قامت الأحزاب والائتلافات السياسية بتكييف "استراتيجيات" حملتها مع الميدان وبدأت في تنظيم حملات في أماكن خاصة (مثل منازل المؤيدين والقادة) حيث يكون نفاذ إلى راصدي منظمات المجتمع المدني محدود.

مثال على حوادث شراء الأصوات المبلغ عنها:

- اشتبه راصدونا في محاولة شراء الأصوات من قبل قائمة مرشحي قلب تونس في أحد أنشطتهم في قفصة. وأكدت حالات تعليقهم عندما اعتدى موظفو الحملة على امرأة وحاولوا توثيقها وقاموا بترهيبها. وقع هذا الحادث في 6 أكتوبر 2019.
- خلال تبادل روتيني مع مواطنين في سوسة، سمع راصدونا أن اثنين من قادة حزب نداء تونس (ز و م إدريس) حيث قاموا بتوزيع رشوة / مساهمات انتخابية خلال أحد أنشطة حملتهم في 25 سبتمبر 2019.

- أفاد الراصدون الميدانيون في سوسة أن محاولات شراء الأصوات كانت سائدة في 15 سبتمبر 2019. لا يتزامن هذا التاريخ فقط مع اليوم الثاني من فترة الحملة الرسمية بل هو أيضًا يوم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. أفاد الراصدون الميدانيون أن محاولات شراء الأصوات تتجلى في توزيع 30 دينار تونسي / لكل ناخب من خلال حملة المرشح الرئاسي قلب تونس، نبيل القروي.

- ورد تقرير في الدائرة الانتخابية بصفاقس 1 عن أن حزب تحيا تونس يوزع القسائم على المواطنين. لسوء الحظ، هذا مثال على حوادث شراء الأصوات المشاع التي لم يتم توثيقها ولا يمكن إثباتها على الرغم من أنها كانت متكررة جدًا في جميع أنحاء البلاد.

- أفاد فريق تونس 1 الميداني بأنه يشتبه في محاولة التأثير على الناخبين من خلال التلميح إلى أنهم سيحصلون على مزايا إذا قاموا بزيارة إلى مقر حزب النهضة. لا يوجد اقتراح صريح للتأثير على الناخبين من خلال المساعدة المالية أو الوعود بالخدمات ولكن في هذه الحالات فإن التلميح هو كل ما يلزم لنقل الرسالة.

الحوادث الأخرى الجديرة بالذكر:

• شهدت انتخابات 2019 ارتفاعًا كبيرًا في درجة العنف الذي شوهد على أرض الواقع خلال فترة الحملة. إذ أصبح موظفو ومديرو الحملة أقل احترامًا بشكل ملحوظ لحقوق الإنسان للمراصدين سواء كانت منظمات المجتمع المدني أو سلطات الانتخابات. حيث تعرض فريقنا للعديد من الحوادث العنيفة التي تنطوي على اعتداء جسدي ولفظي.

وقعت واحدة من أكثر الحوادث عنفا في الدائرة الانتخابية في تونس 1 وشارك فيها منسقنا الإقليمي والراصدون الميدانيون وموظفو حملة حركة النهضة. تم نشر الفريق في حي "الكبارية" لتغطية نشاط انتخابي وشهدوا تصعيدًا للأنشطة بين موظفي الحملة والأمن مع عدد من الشباب من المنطقة احتجاجًا على سياسات الحزب وأولوياته. وعند تحول المشاجرة إلى العنف الجسدي والاعتداء، بدأ فريقنا في توثيق الحادث من مسافة بعيدة. مما أدى إلى اعتداء جسدي عدواني على منسقنا الإقليمي وراصد ميداني كما تم الاستيلاء على هواتفهم.

• استمرت قوائم المرشحين في التلاعب وتضليل الهيئات الفرعية للانتخابات من خلال الكشف عن معلومات احتيالية حول أنشطة حملتهم. في حين أنه يجب أن يجبرهم القانون على الكشف عن أنشطة حملتهم للسلطة قبل 48 ساعة.

ومع ذلك وبغية صرف انتباه سلطات الرصد والمراقبة، يسرد هؤلاء المرشحون إما:

-تجاهل القانون بالكامل وعدم إبلاغ السلطات.

-إرسال برنامج حملتهم / جدولهم الزمني في أقل من 48-24 ساعة

-الكشف عن عدد فاضح من الأنشطة الخيالية فيما بعد ينتهي بهم الأمر بعقد القليل فقط. مثال: كشف عيش التونسي في تونس 1 عن 62 نشاط!

• لسوء الحظ، في انتخابات 2019، واصلنا مشاهدة استغلال القاصرين في أنشطة الحملة. وعلى الرغم من إثارة منظمات المجتمع المدني والسلطات لهذه المسألة في الماضي إلا أن الأحزاب السياسية والمرشحين يواصلون تجاهل القانون وحقوق الإنسان للأطفال والمراهقين من خلال "توظيفهم" (مقابل مبلغ صغير من المال) في أنشطة حملاتهم. وقد شوهد ذلك في العديد من المناسبات في جميع أنحاء البلاد، ولكن بشكل خاص في المناطق التالية:

سوسة: نداء تونس، حركة النهضة، قلب تونس، عيش التونسي، البديل

قفصة: الحزب الدستوري الحر وحركة النهضة وقلوب تونس

تونس 2: عيش تونسي

صفاقس 1: حركة النهضة والحزب الدستوري الحر

• ورغم وجود قانون حماية المعلومات الشخصية فقد شارك معظم المتسابقين في الانتخابات التشريعية في جمع المعلومات الشخصية للناخبين في أنشطة حملتهم الانتخابية. حيث يطلبون من المواطنين / الناخبين تزويدهم بأرقام الهواتف ورقم الهوية الوطنية للمتابعة معهم يوم الانتخابات. وقد كان ذلك أكثر شيوعًا في قوائم عيش التونسي دون أن يقتصر ذلك عليهم لوحدهم. كما شراك كل من نداء تونس وقلب تونس والحزب الدستوري الحر والبديل في نفس الممارسة في معظم الدوائر الانتخابية.

# التوصيات:

## 1 توصيات إلى البرلمان أو مجلس نواب الشعب (ARP):

يمثل مجلس نواب الشعب (ARP) الفرع التشريعي للحكومة التونسية. وقد حل المجلس الأحادي المجلس محل المجلس التأسيسي وانتخب حديثًا في 6 أكتوبر 2019. يتكون مجلس نواب الشعب من 217 مقعدا. كان البرلمان التونسي سابقًا قبل ثورة 2011 يتكون من مجلسين ومن مجلس أعلى يسمى مجلس المستشارين ومجلس أقل يسمى مجلس النواب.

**توصيات للبرلمان:**

## شراء الأصوات:

في الواقع، تعتبر مسألة تعريف شراء الأصوات المسألة الأبرز في القانون الحالي للانتخابات. وحقيقة الأمر هو أنه لا يمكننا تطبيق الفصل على الوضع حتى يذكر صراحة تعريف شراء الأصوات. وبدلاً من ذلك، بالكاد يحدد تعريفًا حيث أن التعريف الحالي يعتبر غامضًا وغير واقعي.

تنص الفقرة الأولى من الفصل 161 على أنه "يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبخطية مالية من ألف إلى 3 آلاف دينار :كل شخص تمّ ضبطه بصدد تقديم تبرعات نقدية أو عينية قصد التأثير على الناخب أو استعمل نفس الوسائل لحمل الناخب على الإمساك عن التصويت سواء كان ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

لا يحدد هذا الفصل معايير غير واقعية للتجريم - التي تزيد بشكل كبير من فرص الإفلات من العقاب - بل يستعرض أيضًا الجملة التي تعتبر غير متناسبة مع خطورة الجريمة لأنها متساهلة للغاية ومقللة مقارنة بعقوبة الرشوة في سياق القانون الجنائي العادي.

1-السجن خمس سنوات وخطيّة مالية قيمتها خمسة آلاف دينار للشخص الذي يقوم برشوة (أو محاولة رشوة) موظف عمومي (الفصل 91 من المجلة الجزائية)؛ عقوبة السجن عشر سنوات وخطية مالية ضعف مبلغ الرشوة التي يتقاضاها الموظف العمومي الذي يقبل الرشوة (الفصل 83 من المجلة الجزائية).

هناك مشكلة أخرى تم الكشف عنها في هذه المقالة وهي نطاق التجريم المحدود لها حيث يجب توسيعها لتشمل محاولة الرشوة والرشوة الجماعية ووعود العمل كالمقابل وخاصة من جانب المسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم للتأثير على الناخبين بشكل عام أو التأثير على مرؤوسيهم للتصويت لمرشح معين مع التهديد بالانتقام.

يجب أن يشمل التجريم أيضًا الوسيط في معاملات الرشوة / شراء الأصوات وكذلك الناخبين الذين يقبلون ببيع أصواتهم و / أو تغطية الرشوة.

من أجل تزويد جميع المتنافسين بنفس الفرص وإتاحة فرص متكافئة للجميع وتعزيز العملية الانتخابية، نوصي بما يلي:

- يجب تعديل تعريف شراء الأصوات وتوسيعه للسماح للسلطات بمساءلة الجناة ومحاكمتهم إلى أقصى حد يسمح به القانون.
- يجب إدراج المتواطئين وملحقات جريمة شراء الأصوات في تعريف المادة و فرض عقوبة رادعة.

## استخدام وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على تمويل الحملات:

وجد استطلاع أجرته منظمة بحثية واخبارية بر الأمان أنه خلال الحملة الانتخابية البلدية لسنة 2018 أن 41 % من المستطلعين قد أفادوا أنهم اعتمدوا على فيسبوك كمصدر أساسي للأخبار يليه التلفزيون بنسبة 19 %. على الرغم من المخاطر التي تفرضها وسائل التواصل الاجتماعي على العملية الانتخابية إلا أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الجهود الخجولة لتنظيم ومعاقبة استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وآثارها على تمويل الحملة. وبينما يحظر الإشهار السياسي في تونس، يمل المتنافسون السياسيون إلى إيجاد الراحة في غياب اللوائح المتعلقة بالحملات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أعربت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (الهيئة الانتخابية) والعديد من الشخصيات السياسية والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) عن قلقهم بشأن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات الأخيرة. حيث أن المخاوف التي لا تقتصر فقط على انتشار الحملات والمعلومات المغلوطة والمضللة أثناء انتخابات 2019 بل تشمل أيضا تأثيرها على تمويل الحملة واحترام قسم الإشهار السياسي في القانون.

تناول التقرير الجديد لمعهد أكسفورد للإنترنت الذي يحمل عنوان "الجرد العالمي لعام 2019 للتلاعب المنظم بوسائل التواصل الاجتماعي" عمليات التضليل في 70 دولة (بما في ذلك تونس) تم تنفيذها من قبل " قوات سيبرانية "و" الحكومة أو الجهات الفاعلة في الأحزاب السياسية المكلفة بالتلاعب بالرأي العام عبر الإنترنت ". ووجد التقرير أن فيسبوك هو المنصة الوحيدة المستخدمة بشكل كبير في أنشطة "القوات السيبرانية" في تونس. يمكن للقوات السيبرانية أن تعكس مبالغ كبيرة من الأموال التي تدعمها فضلا عن مخاطر التمويل الأجنبي.

- نظرًا للتهديدات الكبيرة التي يشكلها الإشهار غير المنظم لوسائل الإشهار الاجتماعية والاستخدام غير القانوني المحتمل في الحملات الانتخابية، توصي منظمة أنا يقظ بما يلي:

- تنظيم الإشهار السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي ومعاقبة الانتهاكات بشكل مناسب.

## "الإعلان السياسي" مقابل الدعاية الانتخابية

(غامض للغاية ومتداخل من حيث التعريف)

على الرغم من أن القانون الانتخابي كان واضحًا تمام الوضوح فيما يتعلق بالحظر المفروض على الإشهار السياسي خلال الفترة الانتخابية إلا أن المشكلة لا تزال قائمة على عدم وجود حظر واضح على الحملات قبل بدء فترة الحملة رسميًا.

ولقد افادت هذه الثغرة بشكل كبير الأحزاب الكبيرة خلال هذه الانتخابات حيث أطلقت مقاطع فيديو ترويجية ذات محتوى غامض إلى حد ما (دون ذكر الانتخابات أو تسمية المرشحين) على وجه التحديد بمجرد انتهاء مرحلة الترشيح.

كما خلقت هذه الممارسة ارتباكًا عامًا بين الجمهور الذين لم يتمكنوا من تحديد بند معين في القانون الانتخابي من شأنه أن يجرم الإطلاق المبكر للحملة الانتخابية أو يؤهل هذه الأعمال كإشهار سياسي.

وقد تمثل الإجراء الوحيد الذي تم اتخاذه من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصالات السمعية والبصرية في معاقبة القنوات التلفزية التي بثت مقاطع الفيديو الترويجية هذه وفقًا لقواعدها ومبادئها التوجيهية.

تعزيز دور البلديات خلال الحملة الانتخابية (مثال عن هذا الدور: إدارة إسناد مساحة لملصقات الحملة).

كان عدم المشاركة من جانب البلديات خلال فترة الحملة الانتخابية دائمًا بمثابة علامة تجارية ثابتة على امتداد الانتخابات الأربعة الماضية.

وعلى الرغم من الدور الذي تضطلع به البلديات في إدارة أنشطة الحملة اليومية خاصة أنها على اتصال بالمرشحين والأحزاب التي تطلب تصاريح لإجراء مختلف أنشطتها الانتخابية بالإضافة إلى الاحتفاظ بالملصقات المعلقة فإنه يبدو أنه لم يتم إعلامهم بشكل كامل بهذا الدور وأهميته خلال فترة الحملات مثلما يتوجب عليهم ذلك. ولا يعتبر ذلك بالضرورة تقصيرًا نيابة عنهم ولكن ربما يكون نتاجًا لغياب التواصل المناسب بين أصحاب المصلحة في هذا الجانب.

تعتبر البلديات سلطات القرب مما يعني أنها يجب أن تكون أكثر انخراطًا في العملية الانتخابية وأن تسعى من أجل التواصل بشكل أفضل مع إدارات الانتخابات المركزية والفرعية وتنطبق نفس التوصية أيضا على الهيئة الانتخابية.

موجز عن التوصيات:

أ) هناك حاجة ملحة لمراجعة وتوضيح تعريف شراء الأصوات بالإضافة إلى نطاق التجريم لتجنب الغموض الذي يفضي إلى الارتباك والإفلات من العقاب.

ب) ومن المؤكد أن الإطار القانوني الحالي يحتاج إلى تحديث ليواكب الوضع الحالي لوسائل التواصل الاجتماعية والطرق المختلفة التي يتم استخدامها خلال الحملة الانتخابية. توصي منظمة أنا يقظ السلطة التشريعية بإدراج جملة من الأحكام الواضحة والمنظمة فيما يتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات بدلاً من رفضها بالكامل وتحويلها إلى منطقة رمادية.

ت) توصي منظمة أنا يقظ بإضافة تمييز واضح بين شرعية استخدام "سيارات الشركة " وعدم شرعية استخدام "سيارات الخدمة"التي من المفترض أن تستخدم للأغراض الإدارية فقط. سوف توجه هذه الخطوة اهتمام الجمهور فيما يتعلق بإساءة استخدام الأموال العمومية في الحملات الانتخابية في الاتجاه الصحيح.

ث) هناك حاجة إلى تضمين نص قانوني محدد يحظر الدعاية الانتخابية أو إطلاق الأنشطة المتعلقة بالحملة قبل بدء فترة الحملة الرسمية. تؤمن منظمة أنا يقظ أيضا بأنه يجب أن يكون هناك تمييز أوضح بين "الدعاية الانتخابية"التي هي قانونية و"الإشهار السياسيالذي هو غير قانوني لأن التعريف الحالي يترك هامشا كبيرًا للتأويل.

ج) توصي منظمة أنا يقظ بتعزيز دور البلديات خلال الفترة الانتخابية خاصة من خلال إدراج تحديد واضح لمسؤولياتها. ومن شأن إجراءات تواصل إلزامية أفضل أثناء الفترة الانتخابية بين مختلف أصحاب المصلحة أن تعزز دورهم.

## توصيات للهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) هي الهيئة الدائمة لإدارة الانتخابات وهيئة مستقلة عمومية / دستورية مكلفة بإجراء انتخابات واستفتاءات ديمقراطية حرة تعددية ونزيهة وشفافة.

يعد تقديم توصيات حول نتائج الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحسين العملية الانتخابية في الانتخابات القادمة. تتمثل توصياتنا فيما يلي:

1) قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بانتداب وتدريب أكثر من 1300 ملاحظ في جميع أنحاء البلاد لمراقبة فترة الحملة الرسمية والإشراف عليها. تؤمن منظمة أنا يقظ أنه يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تنظر في:

أ) مراجعة استقلالية منسقيهم على المستوى الجهوي (الهيئات الفرعية) والتأكد من عدم انحيازهم. أفاد جملة من منسقين الجهويين بأن بعض المنسقين الجهويين التابعين للهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد حجبوا المعلومات المتعلقة بحملات بعض الأحزاب السياسية وأنهم يشاع أن لهم علاقات معهم.

ب) بدء انتداب راصدي تمويل الحملات (المراقبين) في وقت سابق من فترة الحملة. نحن نعتقد أن عملية الانتداب المتأخرة لهؤلاء المراقبين لتمويل الحملات قد أثرت على جودة تدريبهم.

ت) عقد سلسلة تدريبية أكثر شمولاً واستمراراً لتزويد الملاحظين / المراقبين بالمعرفة التي يحتاجونها لمراقبة الحملة والإشراف عليها بشكل أفضل. لقد علمنا خلال هذه الانتخابات الماضية أن مدة التدريب للمراقبين كانت يومًا واحدًا وفي بعض الأحيان نصف يوم.

ث) إذا قامت السلطة التشريعية بتزويد هذه الهيئة بالموارد الكافية فإن توظيف عدد أكبر من الملاحظين في جميع أنحاء البلاد سيضمن تغطية أفضل لجميع الأنشطة. يمكن أن يقضي المراقبون فقط معدل 20 إلى 30 دقيقة في أنشطة الحملات التي راقبتها. استمرت بعض هذه الأنشطة لمدة أربع ساعات على الأقل

مما يعني أن المراقبين لم يكونوا موجودين طوال نشاط الحملة بالكامل. تعتقد منظمة أنا يقظ أنهم بالكاد يقدمون بيانات موثوقة. علاوة على ذلك، لم تتم تغطية أنشطة المقابلات المباشرة بالكامل من قبل المراقبين ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم التزام المتنافسين بالكشف عن هذه الأنواع من الأنشطة.

2. إنشاء آليات واضحة لإعداد التقارير لضمان إمكانية التحقق من مطالبات وتقارير منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر واتخاذ اجراءات بشأنها من قبل الهيئات الفرعية. لا يملك الملاحظون سلطة التدخل في حالة الانتهاكات على عكس مراقبي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. من شأن ذلك أن يمنع عدد كبير من الانتهاكات ويضمن الامتثال بشكل أفضل. على سبيل المثال، يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (وكذلك المكاتب الجهوية لـ لهيئة العليا المستقلة للانتخابات: الهيئات الفرعية) اختيار المزيد من التعاون مع بعثات الرصد / الملاحظة من قبل منظمات المجتمع المدني من خلال توفير قائمة بجهات الاتصال الخاصة بالمراقبين / الراصدين لتحسين التواصل. يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني أصولا قيّمة لكل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية إذا ما قدمت لها الفرص المناسبة.
3. التعاون مع منظمات المجتمع المدني للضغط من أجل إنشاء آليات أو تدابير حماية لضمان سلامة الملاحظين والمراقبين. ومثل تجربة سنتي 2014 و 2018، فقد مارست الأحزاب السياسية والمتنافسين الضغوط على كل من ملاحظي منظمة أنا يقظ وبعض المراقبين الرسميين للهيئة العليا المستقلة للانتخابات خاصة في شكل الترهيب والعنف اللفظي والعنف الجسدي (الاعتداء على فريقنا في تونس1).
4. التأكد من نشر جداول الأنشطة وفقًا للقانون واللوائح (المقدمة من الأحزاب السياسية والمتنافسين 48 ساعة على الأقل ونشرتها من قبل الهيئات الفرعية (المكاتب الجهوية للهيئة العليا الميتقلة للانتخابات) قبل 24 ساعة على الأقل). وضع تدابير لضمان احترام الأحزاب السياسية والمتنافسين لهذه اللائحة ومعاقبة من لا يحترمها. لقد سمحت لنا عملية الملاحظة برصد أن معظم المتنافسين لا يحترمون هذه المواعيد النهائية الرسمية ويميلون إلى مشاركة الجداول الزمنية لأنشطة حملتهم حتى قبل ساعات من موعد النشاط الفعلي كما اختار البعض تجاهلها تمامًا وعدم الكشف عن أي أنشطة للحملة.

## توصيات ل"دائرة المحاسبات":

يعتبر الدور الرئيسي لدائرة المحاسبات دورا "لاحقا" في مراقبة حسابات الحملة (دورهم ليس حصريًا، "لاحقا"، بل تمتع دائرة المحاسبات بسلطة ممارسة مراقبتها بالتوازي مع فترة الحملة). ومع ذلك، فإن وجود القضاة / المراقبين مفيد لعملهم الرقابي بعد الانتخابات. تقوم دائرة المحاسبات، خلال الفترة التي تبدأ من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات ولمدة ستة أشهر، بالتدقيق في حسابات الحملات للقوائم المترشحة (لا تجري منظمة أنا يقظ الرصد في هذا الجانب من الرقابة). تقترح منظمة أنا يقظ في هذا الصدد التوصيات التالية:

**ملاحظة: إن الغرض من التوصية إلى دائرة المحاسبات هو تحسين ظروف الانتخابات المستقبلية.**

1. تدريب ونشر عدد أكبر من المراقبين / القضاة (بناءً على البيانات المقدمة في الفترة من 2014 إلى 2018، كان هناك 140 قاضيًا فقط متاحا للنشر) لمراقبة فترة الحملة. على الرغم من أن نشر القضاة يأتي عادة كتدبير إضافي لتعزيز مراقبة دائرة المحاسبات بعد الانتخابات؛ فنحن نعتقد أنه من شأن زيادة عدد المراقبين/ القضاة أن يوفر بيانات أكثر ارتباطًا بإنفاق الحملة.
2. وضع منهجية متينة ومستدامة للمراقبة والرقابة على الحملة. يمكن إنشاء ذلك جزئيًا من خلال إنشاء لجنة مشتركة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للإشراف على التمويل السياسي بشكل عام. كانت هذه أيضًا إحدى توصيات منظمة أنا يقظ في سنتي 2014 و 2018. كما تمت التوصية بذلك بشدة من قبل دائرة المحاسبات نفسها في أعقاب انتخابات 2014.
3. عقد المزيد من الاجتماعات مع الأحزاب السياسية والمتنافسين (ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن أيضًا على المستوى الإقليمي) وكذلك مع منظمات المجتمع المدني قبل فترة الحملة لمناقشة لوائح وإجراءات الحملة. هناك نقص كبير في فهم اللوائح (يعود ذلك جزئيا إلى مسؤولية المتنافسين السياسيين) والممارسات الجيدة. من المهم أن نلاحظ أن دائرة المحاسبات هو القضاء الإداري التونسي الذي يتولى مسؤوليات أخرى بالإضافة إلى دوره في المساعدة في العمليات الانتخابية.

## توصية للمؤسسات العمومية:

بناءً على ملاحظات فريق رصد تمويل الحملات التابع لمنظمة أنا يقظ فقد احترمت المؤسسات العمومية (الوزارات ووفدها الجهوي، بما في ذلك المساجد والمكاتب البريدية والمرافق التعليمية) مبدأ الحياد بشكل جيد نسبيًا. على الرغم من أن رصد منظمة أنا يقظ للمؤسسات العمومية لم يكشف عن أي حالات كبيرة من إساءة استخدام موارد الدولة من قبل المسؤولين العامين في هذه الانتخابات إلا أننا ما زلنا قلقين إزاء إحتمال إساءة استخدام موارد الدولة في الانتخابات المستقبلية. ولذا، فإننا نوصي بما يلي:

1. يجب على المؤسسات العمومية على المستوى الوطني التأكد من توصيل جميع المعلومات اللازمة حول لوائح الحملة فيما يتعلق بعملها مع جميع الفروع الوزارية والإدارية على المستوى المحلي (على سبيل المثال، البلديات / وفود الحكومات المحلية). فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى بعض الإدارات التي زارها فريق رصد تمويل الحملات التابع لمنظمة أنا يقظ أثناء فترة الحملة الرسمية، البلديات على سبيل المثال، أي فكرة عن دورها أثناء الحملة (تحديد مساحات محدودة لملصقات الحملة). بالإضافة إلى ذلك، لم تتفاعل معظم المؤسسات التي تم رصدها مع إساءة استخدام مساحة الإدارة العمومية ومحيطها لأنشطة الحملات.
2. تشجيع المسؤولين الحكوميين على التدخل عندما تُنظم حملات في هذه المؤسسات العمومية أو بالقرب منها. لم تكن هناك تدخلات في الحالات القليلة التي تم رصدها. وشملت معظم الحالات التي تم رصدها مكاتب البريد ومباني البلديات.

## توصيات للمتنافسين / الأحزاب والائتلافات السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية والائتلافات والمستقلين المتنافسين الرئيسيين في الانتخابات. حيث أنهم يحملون مفاتيح نجاح العملية الانتخابية جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين. نحن نؤكد على دورهم لأنهم متجذرون بعمق وثبات في هياكل فرعية محددة للمجتمع في ديمقراطية مستدامة وجيدة الأداء. كما بإمكانهم أيضا سد الفجوة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني نظرا لأنهم أساسيون لتشغيل أي نظام سياسي ديمقراطي حديث.

وبينما ندرك الإمكانات التي تتمتع بها هذه المؤسسات والأفراد فإننا نسعى للمساهمة في تطوير أنظمتهم من خلال التوصيات المستوحاة من ملاحظة سلوكهم الانتخابي خلال الانتخابات الماضية.

**لذا نوصي بما يلي:**

1. إظهار المزيد من التعاون مع جهود منظمات المجتمع المدني وإنشاء قناة اتصال منتظمة خلال الفترة الانتخابية من أجل تسهيل مهامها وحتى تعكس صورة أفضل عن عمل ونوايا الأحزاب. ومن شأن ذلك أن يكون ذلك مفيدًا لكلا الطرفين فقط لأن هذا الجهد سيعزز موقف المتنافسين السياسيين من حيث الثقة والشفافية.
2. احترام الحرمة الجسدية والمعنوية للملاحظين التابعين لمنظمات المجتمع المدني والمراقبين الرسميين للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. شهدت انتخابات 2019 تصاعد التوتر بين المتنافسين والملاحظين. حيث لاحظنا زيادة غير معتادة في عدد الاعتداءات اللفظية والجسدية على فرقنا الميدانية. بالتالي، يجب على الأحزاب السياسية والمتنافسين ضمان كفاءة موظفي حملتها وتحمل المسؤولية واتخاذ إجراءات ضد أي عنف تم الإبلاغ عنه (سيكون التدريب والتواصل بداية أساسية).
3. احترام القوانين واللوائح. تتطلب مسؤولية الترشح للمناصب العمومية أقصى قدر من النزاهة من جانب المتنافسين والأحزاب السياسية التي يمثلونها. يتوقع الناخبون أعلى مستويات الشفافية والنزاهة من ممثليهم وحكامهم المحتملين.

علي سبيل المثال:

أ. إظهار المزيد من الالتزام باللوائح المتعلقة بالكشف عن جداول أنشطة الحملة الانتخابية للهيئات الفرعية (IRIEs) حيث إن معظم القائمة التي تعمل في الدوائر الانتخابية المعينة لم تحترم إما الإطار الزمني لتقديم الجداول الزمنية أو لم تقدمها على الإطلاق.

ب. احترام المهلة الرسمية لتقديم دفاتر / سجلات تمويل الحملة الانتخابية.

4. إعداد وتدريب فرق حملاتهم الجهوية. هؤلاء هم ممثلو قوائم المرشحين ويمثلون المتنافسين في جميع الدوائر / البلديات في جميع الأوقات. وإذا كانت الصورة التي يعرضونها سلبية فقد تؤثر بالتالي على صورة المتنافسين.

5 نشر التقرير المالي بعد تقديمه وعدم مشاركته مع الجهات الرقابية فقط. ينص القانون على أنه يجب على الأحزاب السياسية أن تنشر هذه التقارير في صحيفة عامة في غضون فترة محدودة من شهرين بعد إعلان النتائج النهائية والتي، وفقا لإعلانات دائرة المحاسبات، تم القيام بها فقط من قبل عدد قليل من الأحزاب السياسية والمتنافسين. بعد التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات لسنة 2017 فقد أصبحت عقوبة عدم احترام هذا الشرط هي عدم سداد المخصصات العمومية.

## توصية لوسائل الإعلام:

لم يقم فريق رصد تمويل الحملة لمنظمة أنا يقظ برصد وسائل الإعلام كجزء من المنهجية ولكن هناك بعض العناصر التي يجب أخذها في الاعتبار نظرًا لأننا تابعنا بطريقة عرضية تغطيتهم للانتخابات التشريعية لعام 2019. نحن نوصي بما يلي:

1 تعتقد منظمة أنا يقظ أنه من واجب وسائل الإعلام أن تعكس صورة حقيقية ونزيهة عن المشهد السياسي والامتناع عن اتخاذ أي جانب بغض النظر عن أيديولوجياتهم الشخصية. لذلك، توصي منظمة أنا يقظ بأن تظل وسائل الإعلام محايدة فيما يتعلق بجميع المتنافسين السياسيين وأن تحترم المدونة الأخلاقية والمعنوية للمهنة.

2 كما نوصي بأن تمتنع وسائل الإعلام الخاصة عن تفضيل متسابق معين أو حزب سياسي على حساب الآخرين واحترام قرارات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (HAICA) فيما يتعلق بالحملة. من شأن ذلك أن يعزز إتاحة فرص متكافئة لجميع المتنافسين.

3 ومثل سنة 2018، توصي منظمة أنا يقظ بأن تسلط وسائل الإعلام الضوء على موضوع التمويل السياسي وتأثير وأثر الأموال على السياسة وذلك نظرا لتأثيرها الكبير على العملية الانتخابية وعلى المشهد السياسي بشكل عام.

4 كما نوصي بأن تمتنع وسائل الإعلام عن الانخراط في أي حملات خاطئة أو غير دقيقة خلال الفترة الانتخابية. تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي بتأثير لا يمكن إنكاره على الأفراد والمؤسسات، ومع ذلك، فمن واجب الصحفيين والإعلاميين نقل الحقائق بعد التحقق منها.

## توصيات لمنظمات المجتمع المدني:

لم يلاحظ فريق رصد تمويل الحملة أي انتهاكات مرتكبة من قبل منظمات المجتمع المدني (بكل مباشر) خلال هذه الانتخابات، ومع ذلك، لا تزال هناك شائعات حول مشاركة بعض الجمعيات في حملات بعض المتنافسين. من هذا المنظور، نوصي بما يلي:

1. الحفاظ على مبدأ الحياد واحترام القوانين واللوائح التي تمليها السلطات المحلية والاتفاقيات الدولية والممارسات الجيدة.
2. يجب أن تمتنع الجمعيات الخيرية وغير الربحية عن الانخراط في أي أنشطة للحملة قبل وأثناء فترة الحملة. لقد لاحظنا خلال انتخابات 2019 مشاركة صارخة لبعض الجمعيات في حملات عدد من المرشحين ويجدر بالذكر عيش التونسي (وثيقة التوانسة) وقلب تونس (خليل تونس).
3. المشاركة فيما يتعلق بالتمويل السياسي وتمويل الحملات على وجه التحديد ودعم المبادرة الحالية لمنظمة انا يقظ. وحتى الآن، نحن المنظمة غير الحكومية الوحيدة غير الربحية التي شاركت في هذا المجال.

## توصيات للمنظمات الدولية غير الحكومية:

**توصي منظمة أنا يقظ في هذا الصدد المنظمات الدولية بما يلي:**

1. دعم المنظمات غير الحكومية التونسية ومنظمات المجتمع المدني على المستويين المالي والفني (توفير التدريب وتبادل الخبرات) لدعم وتشجيع المبادرات التي تهدف إلى إرساء أسس ثقافة الشفافية والمساءلة.
2. التأكد من أن بعثات الملاحظة المنتشرة وبياناتها تحترم سيادة البلد المضيف.

# التحليل القانوني: تمويل الحملة

الحملة الانتخابية هي جزء من "الفترة الانتخابية"،1 التي تمتد من شهرين (2) وتتم قبل الحملة وحتى يوم الانتخابات كما تشمل مرحلة ما قبل الحملة ومرحلة الحملة والصمت الانتخابي.2

تشمل الحملة الانتخابية جميع الأنشطة التي يقوم بها المرشحون أو قوائم المرشحين أو مؤيديهم أو الأحزاب لنشر جدول أعمالهم الانتخابي من خلال وسائل الدعاية القانونية لتشجيع الناخبين على التصويت لصالحهم يوم الاقتراع.3

يجدر بالذكر أن جميع أنواع الدعاية الانتخابية أو الدعاية المغرضة ممنوعة خلال فترة الصمت الانتخابي.4

1. لوائح الحملة الانتخابية

1. مبادئ الحملة

تفتتح الحملة الانتخابية كما نص عليها الفصل 50 من قانون الانتخابات.5 قبل اثنين وعشرين (22) يومًا من يوم الاقتراع وتتبع مجموعة من المبادئ العامة التي توجه بعد ذلك كل لائحة بشأن هذه المسألة.

يسرد الفصل 52 جملة من المبادئ العامة على النحو التالي:

- حياد الإدارة وأماكن العبادة ووسائل الإعلام الوطنية.
- شفافية الحملة من حيث مصادر تمويلها وطرق صرف الأموال المرصودة لها.
- المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشّحين.
- احترام الحرمة الجسدية للمترشّحين والناخبين وأعراضهم وكرامتهم.
- عدم المساس بحرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للمترشحين.
- عدم الدعوة إلى الكراهية والعنف والتعصّب والتمييز.

تُترجم هذه المبادئ العامة إلى مبادئ توجيهية محددة، مثل حظر الدعاية الانتخابية في المؤسسات التعليمية ودور الصلاة،6 في الإدارة العمومية وكذلك المؤسسات الخاصة التي لا يمكن للجمهور النفاذ إليها،7 حظر استخدام الموارد العامة لصالح قائمة المرشحين،8 وحظر أي دعاية تنطوي على التحريض على الكراهية والعنف والتعصب والتمييز.9 تعتبر مثل هذه الأفعال "جرائم انتخابية"وتكون قابلة للعقوبات التي تتراوح بين الغرامات والسجن.10

تتمثل أحد المبادئ التوجيهية العامة الإضافية في حظر "الإشهار السياسي"11 من أي نوع باستثناء استخدام اللوحات الإشهارية ووسائل الإشهار الأخرى سواء الثابتة أو المحمولة للمرشحين الرئاسيين فقط والجرائد السياسية التي تقوم بالإشهار لمرشحي الحزب للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.12 يشمل الحظر أيضًا الإشهار عبر الخط الساخن أو البريد الصوتي أو مركز الاتصال المخصص للترويج لمرشح أو قائمة أو حزب سياسي.13 ومع ذلك، يمتد هذا الحظر قبل الحملة الانتخابية حيث أنه يهم مرحلة ما قبل الحملة أيضًا.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالأحكام المتعلقة باستطلاعات الرأي، فإن الأحكام الانتقالية (وتحديداً الفصل 172) لا تزال سارية لأن القانون الذي ينظمها لم يصدر بعد. بالتالي، يُحظر نشر و / أو التعليق على نتائج استطلاعات الرأي بشكل مباشر أو عن بُعد فيما يتعلق بالانتخابات خلال الفترة الانتخابية بشكل عام - بما في ذلك فترة ما قبل الحملة الانتخابية.

**2.** المبادئ التوجيهية الخاصة بالدعاية الانتخابية

**1** حقوق المرشحين خلال الحملة

يتمتع المرشحون خلال الحملة بالعديد من الحقوق على غرار الحق في النفاذ إلى وسائل الإعلام الوطنية14 على نحو يتناسب مع تمثيلهم في الدوائر الانتخابية15 وحق الرد إذا تم التعرض للتشهير أو التشويه من قبل قائمة أخرى على أحد الوسائل الإعلامية.16 عندما يتعلق الأمر بالمرشحين ذوي الإعاقة، فإن وسائل الإعلام الوطنية (ووسائل الإعلام العمومية على وجه التحديد) ملزمة بتوفير نفاذ أفضل لهم خلال بث الحملة الانتخابية.17

يحق للمرشحين أيضًا استخدام جميع وسائل الدعاية الانتخابية التي تعتبر قانونية بموجب قانون الانتخابات وهيئة الانتخابات كما هو موضح في القسم التالي.

**2** أدوات وقيود الدعاية الانتخابية

يذكر القانون الانتخابي العديد من أدوات الدعاية التي يمكن للمرشحين استخدامها. وتتمثل هذه الأدوات في "الإعلانات والاجتماعات العموميّة والاستعراضات والمواكب والتجمعات والأنشطة الإعلانية بمختلف وسائل الإعلام (السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونيّة).18

تم وضع العديد من القيود فيما يتعلق باستخدام هذه الوسائل على غرار حظر استخدام علم أو شعار الجمهورية التونسية على الملصقات الانتخابية19 وتقييدها لأماكن محددة تخصصها السلطات المحلية.20

فيما يتعلق باستخدام وسائل الإعلام، فإن إحدى القواعد الرئيسية هي حظر استخدام وسائل الإعلام الأجنبية وهو ما يعتبر جريمة انتخابية يعاقب عليها القانون.21 يجب على المرشحين أثناء الحملة التواصل مع الجمهور من خلال وسائل الإعلام الوطنية وفقًا للمبادئ التوجيهية التي حددتها كل من "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" و "الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري" من خلال22 القرارات المشتركة والفردية.23

ونتيجة لذلك، تتحمل هاتان السلطتان عبء رصد الحملة والتأكد من أنها خالية من المخالفات والجرائم. لا تتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بصفتها الجهية الفاعلة الرئيسية في العملية الانتخابية، مهمة رصد احترام المرشحين لمبادئ الحملة وتوجيهاتها من خلال ملاحظيها الميدانيين فحسب بل تتمتع أيضًا بسلطة اتخاذ الإجراءات المناسبة عندما يتعلق الأمر المخالفات مثل الاستيلاء على الإعلانات الانتخابية وحتى دعوة إنفاذ القانون لتفريق التجمعات العامة.24

وفيما يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري فهي تضمن التزام المرشحين بإرشادات الحملة الإعلامية خاصة فيما يتعلق بحظر استخدام وسائل الإعلام الأجنبية كما هو مذكور أعلاه.25 تتمتع الهيئة بسلطة اتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير اللازمة لوضع حد فوري لمخالفات الحملة وإبلاغ هيئة الانتخابات حول المخالفات المذكورة.26

## 3 جرائم الحملة

تبدأ العقوبات بغرامات صغيرة ويمكن أن تصل إلى السجن لمدة عام (1) واحد عندما يتعلق الأمر بانتهاكات الحملة الانتخابية. ويبدو أن العقوبات تزداد حسب شدة المخالفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

| المخالفة | العقوبة | الأساس القانوني |
|---|---|---|
| - استخدام العلم والشعار الوطنيين على الملصقات الانتخابية.<br>- تدمير الملصقات المعلقة.<br>-تعليق الملصقات خارج المساحات المخصصة. | خطيّة مالية تتراوح بين 500 و 1000 دينار تونسي | الفصل 150 |
| الإعلان عبر خط ساخن أو بريد صوتي أو مركز اتصال مخصص للترويج لمرشح أو قائمة مرشحين. | خطيّة مالية قدرها 3000 دينار | الفصل 152 |
| الانتخاب في الإدارات العمومية والمؤسسات الخاصة التي لا يمكن النفاذ إليها من قبل الجمهور والمنشآت التعليمية ودور الصلاة واستخدام وسائل الإعلام الأجنبية. | خطيّة مالية تتراوح بين 2000 و 5000 دينار | الفصل 153 |
| الإعلان السياسي. | خطيّة مالية تتراوح بين 5000 و 10000 دينار | الفصل 154 |
| الدعاية الانتخابية أثناء الصمت الانتخابي. | خطيّة مالية تتراوح بين 3000 و 20000 دينار | الفصل 155 |

| المخالفة | العقوبة | الأساس القانوني |
|---|---|---|
| النشر و / أو التعليق على استطلاعات الرأي. | خطيّة مالية تتراوح بين 20,000 و 50,000 دينار | الفصل 156 |
| - استخدام الموارد العمومية لإفادة أحد القوائم المرشحة.<br>- الدعوة إلى الكراهية والعنف والتعصب والتمييز. | عقوبة السجن بين 6 أشهر وسنة واحدة | الفصل 159 |

**2. لوائح تمويل الحملة**

**1. مصادر التمويل**

يضبط القانون الانتخابي في الفصل 75 ثلاث طرق تمويل مختلفة: التمويل الذاتي والتمويل الخاص والتمويل العمومي. على الرغم من أن معظم الأحكام المتعلقة بتمويل الحملات لا تزال كما هي في الغالب فقد تم إجراء تعديل رئيسي واحد على التمويل العمومي الذي سنركز عليه بشكل رئيسي.

1 التمويل الذاتي

يعرف الفصل 76 من قانون الانتخابات التمويل الذاتي على أنه "أكل تمويل نقدي أو عيني للحملة بالموارد الذاتية للقائمة المترشحة أو المترشح أو الحزب بالنسبة لقائماته المترشحة أو للاستفتاء". يعتبر هذا التعريف بسيطا للغاية وواسع النطاق في نفس الوقت كما من شأنه أن يترك مساحة للتفسير خاصة عندما يتعلق الأمر بالتمويل المقدم من الحزب وما إذا كان قد تم إنفاقه فعليًا على الحملة.

2 التمويل الخاص

وفقا للفصل 77 من قانون الانتخابات، يعتبر كل تمويل عيني أو طبيعي يأتي من خارج قائمة المرشحين أو حزبهم السياسي بمثابة تمويل خاص. ومع ذلك، لا يزال هناك قيّد على مصدر التمويل الخاص لأنه مسموح به فقط من الأفراد وليس من الكيانات القانونية أو الشركات.

يمكن تحديد قيود أخرى خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية على الحد الأقصى للتبرعات الفردية. وفقا للفقرة 2 من الفصل 77، "[يمكن] تمويل الحملة [...] من قبل الذوات الطبيعية دون سواها، بحساب عشرين مرّة الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية للفرد الواحد بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية وثلاثين مرة بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية والاستفتاء، وذلك لكل قائمة مترشحة أو مترشح أو حزب".

**يبدو أن هذه محاولة لترشيد المساهمات الخاصة من قبل المشرع.**

> يمكن تبرير هذا الاتجاه في الترشيد بحقيقة أن قبول تبرعات الكيانات القانونية يمكن أن يخلق جوًا من التداول السياسي في العملية الانتخابية مع مراعاة قدراتها المالية وأهميتها مقارنة بالأفراد، وبالتالي، قد تكون هذه القدرة بشكل مباشر أو غير مباشر أو التأثير على نتائج الانتخابات بشكل غير ديمقراطي أو يؤدي إلى قرارات سياسية تناسب بشكل أساسي بعض المصالح الخاصة. 27

## 3 التمويل العمومي

### نظام التمويل قبل عام 2017:

تطرق المشرع لثلاث طرق مختلفة للتمويل العام منذ سن المرسوم بقانون رقم 2011-35 بشأن انتخاب المجلس الوطني التأسيسي. تم تنفيذ الطريقة الأولى خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 وقد تضمنت تقسيم مبلغ المنحة العمومية قبل وأثناء الحملة ومطالبة القوائم التي جمعت أقل من 3% من الأصوات المدلى بها في الدائرة الانتخابية بإعادة نصفه.28

وتم تنفيذ الطريقة الثانية خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية سنة 2014 بتغيير الطريقة الأولى قليلاً حيث منحت المرشحين النصف الثاني من المنحة العمومية في الأسبوع التالي لإعلان النتائج النهائية ولكن طلبت منهم أن يشهدوا على إنفاق النصف الأول وتسليمهم الحسابات لدائرة المحاسبات. كما طالب قانون الانتخابات في نسخته لسنة 2014 المرشحين الذين حصلوا على أقل من 3% من الأصوات المدلى بها إما على المستوى الوطني أو في الدائرة الانتخابية بإعادة المبلغ الكامل للدعم. كما يجب على جميع المرشحين إعادة المبالغ التي ثبت أنها ليست نفقات انتخابية29بالاضافة إلى مبالغ الدعم التي لم تنفق.

أصدرت هيئة الانتخابات دليلاً يفصلالإطار القانوني ويوضح المزيد من النقاط خاصة فيما يتعلق بالتبرعات العينية30 والتبرعات غير القانونية 31 والنفقات غير القانونية32 وكيف يتم التعامل معها من ناحية المحاسبة من أجل زيادة مساعدة المرشحين على فهم قواعد ومبادئ تمويل الحملة.

وفقًا للدليل وبالنسبة للإنفاق الذي وافقت عليه دائرة المحاسبات فإنه يجب أن يلتزم بأربعة (4) قواعد محددة:

- القاعدة القانونية: فيما يتعلق بالقواعد والمبادئ التوجيهية التي يضعها قانون الانتخابات وهيئة الانتخابات.
- القاعدة الانتخابية: بمعنى أنه تم إنفاقها خلال الفترة الانتخابية واستخدامها في الدائرة الانتخابية المعنية.
- الاثبات: من خلال فواتير قانونية وأصلية ومفصلة.
- القيمة الحقيقة: كما هو مقدر حسب سعر السوق.

## نظام التمويل منذ عام 2017:

بعد محاولة الطريقتين السابقتين للتمويل العمومي اللتين أثبتتا عدم فعاليتهما فيما يتعلق باسترداد الأموال العامة، إرتأى المشرع إلى طريقة مختلفة عند تعديل قانون الانتخابات. وينص الفصل 78 في نسخته الجديدة على أنه "يُصرف النصف الثاني في أجل أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائيّة للانتخابات، شرط الاستظهار بما يفيد إنفاق القسط الأول في مصاريف الحملة وإيداع الحسابات لدى دائرة المحاسبات. ويُلزم بإرجاع كامل المنحة العمومية كل مترشّح تحصّل على أقل من 3% من الأصوات المصرّح بها على المستوى الوطني أو كل قائمة تحصّلت على أقل من 3% من الأصوات المصرّح بها على مستوى الدائرة الانتخابية ولم تفز بمقعد بمجلس نواب الشعب. كما تُلزم كل قائمة أو مترشح بإرجاع المبالغ التي ثبت أنها لا تكتسي صبغة مصاريف انتخابية، وتسترد الدولة كل مبلغ غير مستهلك من المنحة العمومية."

من الواضح أن المشرع قرر هذه المرة تأجيل منح المنحة العمومية إلى ما بعد الانتخابات وتسليمها إلى القوائم المستحقة فقط. يحمي هذا الإجراء لأموال العامة ويقلل من فرص القوائم المستقلة أو تلك الموجودة في الدوائر الصغيرة في الانتخابات حيث يتعين عليهم الاعتماد بشكل أساسي على مواردهم الخاصة لإدارة الحملة.

## حدود المنحة العمومية

يستعرض القانون الانتخابي حالتين يمكن فيهما حرمان القائمة من تلقي المنحة العمومية خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. تنطبق القاعدة الأولى عندما لا تنشر القائمة بياناتها المالية وفقًا للإجراء المنصوص عليه في الفصل 87 من قانون الانتخابات.33 ويتنطبق القاعدة الثانية عندما لا يحصل المرشح أو القائمة على عتبة 3% من الأصوات في الدائرة (للبرلمان) أو على الصعيد الوطني (للرئاسة). من شأن وضع هذه القواعد المرتبطة بالتمويل العمومي أن يضفي تأثير إيجابي على العملية الانتخابية وكيفية تصرف المرشحين والأحزاب السياسية خاصة عندما يتعلق الأمر بإدماج المواطنين ذوي الإعاقة أو شفافية تمويل الحملة بشكل عام.

2. أسقف الدخل والإنفاق

يعتبر إنفاق ودخل الحملة الانتخابية محدودين في قانون الانتخابات التونسي. وفقا للفصل 81، تحدد السلطة التنفيذية القيود المفروضة على التمويل الخاص والتمويل العمومي وإنفاق الحملات الجملي من خلال مراسيم حكومية التي يجب أن تأخذ في الاعتبار أحكام قانون الانتخابات ولكن أيضا حجم الدوائر الانتخابية وعدد الناخبين وتكلفة المعيشة في كل واحدة منهم.

وفي هذا الصدد، أصدر رئيس الحكومة مرسومين للعمليتين الانتخابيتين: المرسوم رقم 2019-754 والمرسوم رقم 2019-755 المؤرخين في 22 أو 2019 واللذان يتعلقان بتحديد سقف الإنفاق الجملي على الحملة الانتخابية وسقف التمويل الخاص وسقف التمويل العمومي وإجراءاته للانتخابات الرئاسية والبرلمانية على التوالي.

حددت المراسيم المذكورة أعلاه الأسقف كما يلي:

• الانتخابات الرئاسية: تم تحديد سقف الإنفاق الجملي للانتخابات الرئاسية بعشرة (10) أضعاف مبلغ المنحة العمومية والذي تم تحديده ي 176,864,000 دينار تونسي للجولة الأولى (25 دينار تونسي / ناخب مسجل على الصعيد الوطني) و 106,118,000 دينار تونسي للجولة الثانية (15 دينار تونسي / ناخب مسجل على الصعيد الوطني). ويقتصر التمويل الخاص، سواء كان عينيًا أم طبيعيًا، على 8/1 من سقف الإنفاق الجملي أي 1,414,913000 دينار تونسي للجولة الأولى و 848,947000 دينار تونسي للجولة الثانية.

• الانتخابات البرلمانية: تم تحديد سقف الإنفاق الجملي للانتخابات البرلمانية بستة (6) أضعاف مبلغ المنحة العمومية والذي يختلف من دائرة انتخابية إلى أخرى.34 أما فيما يتعلق بالتمويل الخاص سواء كان عينا أو طبيعيا فلا يجوز أن يتجاوز أربعة (4) أضعاف قيمة المنحة المعمومية للدائرة الانتخابية.

### 3 الإجراءات المحاسبية

عندما يتعلق الأمر بمحاسبة تمويل الحملات، تخضع القوائم لجملة من الالتزامات التي يجب الالتزام بها طوال الفترة الانتخابية وما بعدها.

## قبل الحملة

يجب أن تفتح القوائم التي تم قبولها الترشيح حسابًا مصرفيًا فريدًا مخصصًا للحملة الانتخابية قبل بدء الحملة يتم فيه الاحتفاظ بجميع الأموال. ويجب في وقت لاحق أن تبلغ كل قائمة معرّف الحساب المصرفي بالإضافة إلى هوية الوكيل المسؤول عن صرف المبالغ المودعة في الحساب المصرفي الفريد باسم قائمة المرشحين أو المرشح أو الحزب.35

## أثناء الحملة

يجب أن تحتفظ كل قائمة أثناء الحملة بسجل مرقّم ومبدئي من قبل الهيئة الانتخابية يوضح جميع المداخيل والنفقات حسب الترتيب الزمني للمعاملات دون محو أو تغيير مع الإشارة إلى مرجع القسيمة. يجب أن تحتفظ القائمة أيضًا بقائمة محددة بالأحرف الأولى من قبل الهيئة الانتخابية تسرد الأنشطة والأنشطة والاجتماعات المنفذة بالإضافة إلى قائمة تلخص جميع المداخيل والنفقات بناءً على السجل المذكور أعلاه وموقعة من قبل رئيس قائمة المرشحين أو الممثل القانوني للحزب.36

هناك قاعدة إضافية يجب أن تتبعها كل القائمة والتي يجب بموجبها دفع جميع النفقات التي تتجاوز 500 دينار عن طريق الشيكات أو التحويلات المصرفية. ولا يمكن في هذه الحالة تقسيم النفقات المذكورة للسماح بالدفعات النقدية.37

## بعد الحملة

يجب أن يتم بعد الحملة إحالة نسخ أصلية من القائمات المحتفظ بها أثناء الحملة بالاضافة إلى كشوفات المعرف المصرفي الوحيد إلى دائرة المحاسبات في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات.38

علاوة على ذلك، يتعين عليهم نشر بياناتهم المالية في جريدة يومية في غضون شهرين (2) بعد إعلان النتائج النهائية وفقًا لنموذج موجز أعده ديوان المحاسبة 39 يمكن أن تتسبب هذه القاعدة - كما فحصنا سابقًا - في رفض المنحة العمومية إذا تم انتهاكها.40 على المدى الطويل، رؤساء القوائم المترشحة41 يجب حفظ الحسابية ووثائق الإثبات التي بحوزتها لمدّة خمس سنوات بعد الانتخابات. 42

### 4 هيئات الرقابة

عندما يتعلق الأمر برصد تمويل الحملة وإنفاذ القواعد، فهناك أربعة أجهزة رئيسية مشاركة في العملية بدرجات مختلفة: دائرة المحاسبات وهيئة الانتخابات وبشكل أقل البنك المركزي ووزارة المالية.

يشرف البنك المركزي بشكل أساسي في بداية الحملة على عملية فتح الحسابات البنكية للحملة من أجل التأكد من عدم وجود قائمة مرشحين تفتح أكثر من حساب بنكي وحيد.43 أما بالنسبة لهيئة الانتخابات، فتزود دائرة المحاسبات - في الأيام الثلاثة (3) الأولى من الحملة - بقائمة الأحزاب وقوائم المرشحين والقوائم المرشحة وقائمة الحسابات البنكية التي فتحتها قوائم المرشحين والمرشحين أو الأحزاب وقائمة الأفراد المخول لهم بإدارة الحسابات البنكية نيابة عن كل حزب سياسي أو قائمة مرشحة.44

تراقب هيئة الانتخابات في وقت لاحق أثناء الحملة احترام المرشحين والأحزاب لقواعد تمويل الحملة وتفرض احترامها بالتعاون مع مختلف الهياكل العمومية بما في ذلك البنك المركزي ودائرة المحاسبات ووزارة المالية.45

تعتبر دائرة المحاسبات الجهة الفاعلة الرئيسية خلال الحملة عندما يتعلق الأمر بالتمويل والتي يمكن أن تتجلى مراقبتها في أشكال وطرق مختلفة. كما يمكن أن تستند مراقبتها على الوثائق أو على الفحص الميداني كما ومكن أن تكون هذه المراقبة شاملة أو انتقائية وتالية أو متزامنة مع الحملة. كما أنها إلزامية لقوائم الفائزين.46

يجب على دائرة المحاسبات أثناء ممارسة مراقبتها التحقق من وحدة ومصداقية الحسابات وشرعية مصادر التمويل والطبيعة الانتخابية للنفقات واحترام حد / سقف الإنفاق الانتخابي وعدم ارتكاب أي مرشح لمخالفة انتخابية .47تتمتع دائرة المحاسبات بسلطة طلب بيانات تفصيلية من السلطات الإدارية بشأن التفويضات المقدمة لقوائم المرشحين لتنظيم الأنشطة والأنشطة التي نفذت خلال الحملة فضلا عن طلب أي وثيقة داعمة يحتمل أن تكون مفيدة لتنفيذ إجراءات الرقابة الموكلة إلى دائرة المحاسبات من أي طرف مهما كان.48 وأخيراً، تلزم دائرة المحاسبات بإعداد تقرير عام يشمل نتائج مراقبتها لتمويل الحملات في غضون ستة (6) أشهر بعد إعلان النتائج النهائية.

كما يسند قانون الانتخابات دورًا مهمًا، وإن كان غامضًا، إلى البنك المركزي ووزارة المالية حيث يلزمهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع التمويل الأجنبي للانتخابات والاستفتاء.49 تعتبر صياغة الفصل غامضة بطريقة تجعل من المستحيل تحقيق الواجب دون نص تكميلي يوضحه.

## 4 نظام مخالفات وعقوبات تمويل الحملة

| المخالفة | العقوبة | الأساس القانوني |
|---|---|---|
| تعطيل عمل دائرة المحاسبات من خلال تأخير تسليم الوثائق المطلوبة. | خطيّة مالية تتراوح بين 500 دينار و 2500 دينار. | الفصل 99 |
| إهمال نشر القوائم المالية في جريدة يومية. | الحرمان من المنحة العمومية. | الفصل 78 |
| إهمال تسليم القوائم المالية إلى دائرة المحاسبات في غضون ال45 يومًا التالية لإعلان النتائج النهائية. | خطيّة مالية ب10 أضعاف الحد الأقصى من المنحة العمومية للدائرة الانتخابية | الفصل 98 |
| إهمال تسليم القوائم المالية إلى دائرة المحاسبات. | إسقاط تفويض كل عضو متقدم كمرشح في هذه القوائم. | الفصل 98 |

| المخالفة | العقوبة | الأساس القانوني |
|---|---|---|
| رفض القوائم المالية من قبل دائرة المحاسبات. | خطيّة مالية بقيمة ما بين 5 أضعاف و 7 أضعاف الحد الأقصى من المنحة العمومية للدائرة الانتخابية. | الفصل 98 |
| تجاوز السقف بنسبة 20%. | تساوي الخطيّة المالية المبلغ الزائد. | الفصل 98 |
| تجاوز السقف بنسبة 20 إلى 50% | خطيّة مالية مقدارها 2 ضعف المبلغ الزائد. | الفصل 98 |
| تجاوز السقف بنسبة 50 إلى 75%. | خطيّة مالية مقدارها 5 أضعاف المبلغ الزائد. | الفصل 98 |
| تجاوز السقف بأكثر من 75%. | خطيّة مالية قدرها 5 أضعاف المبلغ الزائد ومصادرة التفويض لكل عضو متقدم كمرشح في هذه القوائم. | الفصل 98 |
| تلقي التمويل الأجنبي. | - خطيّة مالية تتراوح بين 10 أضعاف و 50 ضعف مبلغ التمويل الأجنبي.<br>- مصادرة التفويض لجميع الأعضاء.<br>- عدم الأهلية لمدة خمس سنوات من تاريخ النطق بالحكم. | الفصل 163 |

يجب على دائرة المحاسبات أثناء ممارسة مراقبتها التحقق من وحدة ومصداقية الحسابات وشرعية مصادر التمويل والطبيعة الانتخابية للنفقات واحترام حد / سقف الإنفاق الانتخابي وعدم ارتكاب أي مرشح لمخالفة انتخابية .47تتمتع دائرة المحاسبات بسلطة طلب بيانات تفصيلية من السلطات الإدارية بشأن التفويضات المقدمة لقوائم المرشحين لتنظيم الأنشطة والأنشطة التي نفذت خلال الحملة فضلا عن طلب أي وثيقة داعمة يحتمل أن تكون مفيدة لتنفيذ إجراءات الرقابة الموكلة إلى دائرة المحاسبات من أي طرف مهما كان.48 وأخيراً، تلزم دائرة المحاسبات بإعداد تقرير عام يشمل نتائج مراقبتها لتمويل الحملات في غضون ستة (6) أشهر بعد إعلان النتائج النهائية.

كما يسند قانون الانتخابات دورًا مهمًا، وإن كان غامضًا، إلى البنك المركزي ووزارة المالية حيث يلزمهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع التمويل الأجنبي للانتخابات والاستفتاء.49 تعتبر صياغة الفصل غامضة بطريقة تجعل من المستحيل تحقيق الواجب دون نص تكميلي يوضحه.

## المنهجية:

### 1 تقديم:

تطمح منظمة أنا يقظ بصفتها منظمة رقابية إلى رصد تمويل الحملة من أجل تقييم ما إذا كان المتنافسون الانتخابيون يحترمون القانون واللوائح المتعلقة بتمويل الحملة أم لا. ونسعى من خلال هذه المبادرة إلى زيادة شفافية الانتخابات ومسائلة المتنافسين الانتخابيين.

يمثل مشروع منظمة أنا يقظ لرصد تمويل الحملة المبادرة الثانية في هذا المجال ويجسد الجهد المبذول لمواصلة البناء على أساس التجارب السابقة. بدأت المحاولة الأولى لرصد تمويل الحملة مرة أخرى في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 حيث قمنا بتنفيذ هذا المشروع التجريبي الذي تم تعزيزه بعد ذلك من خلال الانتخابات البلدية لسنة 2018 كتجربة ثانية.

وقد سمحت لنا كلتا التجربتين بتصميم المنهجية واختبارها وتعزيزها مع إرساء الأساس لمواصلة مساعينا في سنة 2019 في الانتخابات التشريعية. لقد زودتنا كلتا التجربتين بالعديد من الدروس المستفادة وبفهم أساليب واتجاهات الحملات في الميدان. تساهم جميع هذه التجارب في تطوير منهجيتنا في إعداد محتويات دوراتنا التدريبية لإعداد فرقنا الميدانية وتزويدهم بالأدوات اللازمة لإنجاز عملهم.

بدأ المشروع في سبتمبر 2019 بموظفي الفريق الأساسي فقط. وتم فيما بعد انتداب الفريق الميداني وتدريبه خلال الأسبوعين الأولين من سبتمبر وتم نشرهم في الميدان يوم الجمعة 13 سبتمبر 2019. تم نشر فرقنا لمدة 23 يومًا.

قامت منظمة أنا يقظ بصياغة توصيات محددة من شأنها أن تساهم في تحسينرصد التمويل السياسي في إطار الانتقال الديمقراطي والمساءلة العمومية بناءً على نتائج الرصد والاستنتاجات المستخلصة من عملية الملاحظة الموثوقة.

## 1 التحديد

أ. التحديد الجغرافي:

نظرا لطبيعة المشروع وحساسية هذا الجانب الخاص من جهود الرصد فإن إجراء عمليات الرصد في جميع الدوائر الانتخابية الوطنية الـ 27 هو هدف بعيد المنال نظرًا لحجم الموارد المطلوبة. وبالتالي، فإننا نعين لكل مهمة رصد انتخابية عددًا معقولاً من الدوائر الانتخابية التي يجب تغطيتها. لقد حددنا في الانتخابات التشريعية لسنة 2019ثمانية دوائر انتخابية رئيسية وقررنا نشر جهودنا فيها. تتمثل هذه الدوائر الانتخابية فيما يلي:

معايير الاختيار:

تم اختيار هذه الدوائر الانتخابية الثمانية بعناية لتغطية المناطق التي نعتبرها ذات أهمية رئيسية من حيث الحملة الانتخابية:

- الخلفية الانتخابية والتاريخية: الدوائر التي لها وزن سياسي كبير ولديها حوادث مرتبطة بالحملات الانتخابية في الانتخابات السابقة.
- التمثيل الجغرافي: تم اختيار الدوائر الانتخابية من شمال وغرب وشرق وجنوب التراب التونسي.
- الوزن السياسي: الدوائر الانتخابية الرئيسية مع المتسابقين الأقوياء الذين يمكن أن يستفيدوا من خلال التأثير على إرادة الناخبين.
- الناخبون المسجلون: الدوائر الانتخابية التي تضم أكبر عدد من الناخبين المسجلين وأكبر عدد من المقاعد البرلمانية على المحك.

| الدوائر الانتخابية | عدد الناخبين المسجلين | عدد المقاعد البرلمانية |
|---|---|---|
| تونس 1 | 132228 | 9 |
| تونس 2 | 164 552 | 8 |
| بنزرت | 132813 | 9 |
| الكاف | 55 032 | 6 |
| سوسة | 172296 | 10 |
| قفصة | 99868 | 7 |
| صفاقس 1 | 126078 | 7 |
| صفاقس 2 | 160432 | 9 |

**ب. تحديد المتنافسين:**

تم ترشيح 1506 قائمة مرشحة للانتخابات التشريعية لسنة 2019. لقد جعل العدد الهائل من المتنافسين من المستحيل علينا رصد حملات كل هذه القوائم. وبالتالي فقد تم اتخاذ قرار استراتيجي للحد من عدد الأحزاب والائتلافات التي سيتم وضعها تحت المجهر.

يعتبر رصد الإنفاق على تمويل الحملة مختلفا عن رصد الحملة. حيث أنه أكثر حساسية وسياسية وتقنية من الملاحظة التقليدية. لا يبحث الراصدون الميدانيون فقط عن الانتهاكات التي تحدث في الحملات بل يقومون أيضًا بتحديد كمية السلع والخدمات المعبأة لكل حملة من الحملات التي يرصدوها. كما تم توجيههم للمشاركة في الأنشطة والأنشطة من البداية إلى النهاية التي تستغرق وقتًا طويلاً كمهمة سواء بالنسبة لهم أو لفريق المحللين.

لذلك، فمن الضروري اعتماد قائمة "حصرية"ومحدودة من المتنافسين لتتم متابعتهم خلال فترة الحملة. تجدون أدناه قائمة قوائم المرشحين المختارة والتي تم رصدها:

| الأحزاب / الحركات | شعارات الأحزاب / الحركات | الأحزاب / الحركات |
|---|---|---|
| حركة نداء تونس | حركة نداء تونس | Nidaa Tounes – Call for Tunisia Movement |
| حركة النهضة | حركة النهضة | Ennahda Movement – Renaissance Movement |
| قلب تونس | قلب تونس | - Qalb Tounes Party |
| التيّار الديمُقراطي | التيار الديمقراطي | Attayar adimoqrati – The Democratic Current |

| الأحزاب/ الحركات | شعارات الأحزاب / الحركات | الأحزاب/ الحركات |
|---|---|---|
| تحيا تونس | | Tahya Tounes |
| الحزب الدستوري الحر | | Al Hizb Adostouri Alhorr- Free Dostourian Party |
| البديل التونسي | | Al-Badil Al-Tounsi – Tunisian Alternative |
| عيش تونسي | | Aich Tounsi |

**ت. تحديد الفترة:**

يمنح القانون الانتخابي التونسي 21 يومًا من الحملات الرسمية + يوم واحد من الصمت الانتخابي، لذلك قمنا بنشر فرقنا الميدانية بدءًا من 14 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ل مدة 22 يوما.

وعلى الرغم من منع المرشحين من القيام بحملات في يوم الصمت الانتخابي فقد واصلنا في نشر فرقنا الميدانية لضمان عدم ارتكاب أي انتهاكات للقانون الانتخابي والإبلاغ عما قد تم احترام اللوائح أم لا.

تم استخدام المنهجية الأصلية لرصد تمويل الحملة لتخصيص فترة أكبر من الرصد في التجربتين الماضيتين. تراوحت الفترات السابقة من شهر ونصف إلى أسبوعين من الرصد الميداني قبل الحملة. تمثلت أهداف النشر المبكر بشكل رئيسي في: ضمان احترام تقويم الحملة واختبار منهجيتنا! كان لا بد من إعادة تعديل فترة الملاحظة لتغطي فترة الحملة الرسمية فقط نظرا للظروف غير العادية التي شهدتها انتخابات سنة 2019 والانتخابات الرئاسية المدفوعة بوفاة الرئيس الراحل "الباجي قائد السبسي".

**3. المحاور الرئيسية للرصد:**

تواصل منظمة أنا يقظ الاعتماد على المكونات الأساسية لمنهجيتها الأصلية لرصد تمويل الحملة. وترتكز هذه المنهجية على ثلاثة ركائز أساسية (تُعرف أيضًا بجوانب المرصد) التي تعتبر أيضا ثلاث مسائل رئيسية متعلقة بتمويل الحملة في تونس:

أ) الإنفاق (المصاريف):

الامتثال للوائح التمويل السياسي (PF)

يفسر إصرارنا على هذا الجانب بسببين رئيسيين.

1. في حالة عدم قيام بعض الأحزاب / المتنافسين السياسيين بنشر تقاريرهم المالية عن الحملة (+ ما قبل الحملة)، فستعتمد منظمة أنا يقظ على تقديراتها للإنفاق التي ستكون المعلومات / المرجع الوحيد المتاح للجمهور حول الإنفاق ومستوى الامتثال مع لوائح التمويل السياسي. وسيتم استخدام ذلك كأداة للمناصرة من أجل تنفيذ العقوبات مما سيجبر المتسابقين على جعل تقاريرهم المالية علنية للانتخابات المستقبلية.
2. السبب الثاني هو أن رصد تمويل الحملة قد أثبت أنه عنصر رئيسي ومصدر قيّم للمعلومات خلال الانتخابات البرلمانية لسنة 2014. حيث أنه قد قدم بعض أهم النتائج حول عادات إنفاق المتنافسين وإلى أي مدى يمتثلون للوائح. كما كشف النقاب عن عيب رئيسي في منهجية التتبع والرصد للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ودائرة المحاسبات. كشفت المقارنة بين بعض نتائج التتبع ونتائج الرصد الرسمية لمراقبي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن فرق كبير. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الاختلاف في المنهجيات ونقص الموارد التي تستخدمها هيئة إدارة الانتخابات. وبالتالي، فنحن واثقون من أن مهمة الرصد الخاصة بنا ضرورية للغاية للكشف عن انتهاكات المتنافسين و / أو الامتثال وتقديم مرجع / مصدر ثاني للمعلومات حول الإنفاق.

تتمثل المنهجية التي نلجأ إليها لتقدير نفقات المتسابق في نظام تتبع النفقات الموازية (PET) الذي يعتمد بشكل كبير على عنصرين رئيسيين:

1- بيانات الرصد الميدانية الدقيقة والمحددة خلال أنشطة الحملات والمقابلات (مع الأحزاب السياسية). يتم تدريب وإعداد فرقنا الميدانية على الكشف عن العدد / الكمية "المستخدمة" الدقيقة من السلع / الخدمات المعبأة والإبلاغ عنها خلال كل نشاط حملة. يمكننا تقدير التكلفة العامة أو "الإنفاق" لكل نشاط من خلال إرسال تقديرات دقيقة وحقيقية للجانب الكمي. لذلك، نركز بشكل كبير على صحة ودقة ملاحظات ورصد فريقنا.

2- يوفر لنا اقتران نتيجة الرصد الميداني بالتقدير المحصود الذي تم تجميعه في وقت سابق إلى مرحلة المراقبة بتقدير أكثر واقعية للإنفاق الفعلي للأحزاب السياسية خلال فترة الحملة. قامت فرقنا الميدانية إعداد جدول تقدير التكلفة قبل فترة الحملة الرسمية (تم تحديثها، في بعض المناسبات، أثناء المهمة) من خلال الحصول على عروض أسعار من الموردين ومقدمي الخدمات في كل واحدة من البلديات بشكل مستقل. وقام فيما بعد محللو البيانات والمحللون الماليون بإعداد جدول تقدير التكلفة المنفصل لكل بلدية الذي تم استخدامه لاحقًا لحساب تقدير تكلفة كل واحد من الأنشطة التي نفذتها مختلف القوائم المختارة.

ب) شراء الأصوات:

نحن نعتقد أن شراء الأصوات ممارسة سائدة ومتكررة في العديد من المناطق في تونس، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للانتخابات، وأن هذه الظاهرة ستثبت أنها مشكلة بارزة. كما يعتبر شراء الأصوات أحد الأسباب الرئيسية وراء امتناع العديد من فئات الناخبين (خاصة النساء والشباب في المناطق الريفية والحضرية) نظرا لأنه قد خلق شعورًا بخيبة الأمل والإحباط في أعقاب الانتخابات عندما يختفي المرشحون المنتخبون مع الوعود التي قطعوها خلال الحملة.

تجعل طبيعة شراء الأصوات من الصعب تتبعه وإثباته لأنه يحدث في الغالب خلف أبواب مغلقة وبطريقة غير متوقعة مما يضع الملاحظين أمام الشائعات والنظريات. لم نتمكن من رصد وإثبات أي حالات من شراء الأصوات خلال مهمتنا الأخيرة للرصد.

تم إجراء استطلاع حول شراء الأصوات في انتخابات البلدية لسنة 2018 كجزء من منهجيتنا. وكان الغرض من ذلك إتاحة فهم أفضل للظروف التي تزدهر فيها هذه الظاهرة وتأثيرها المحتمل للعملية الانتخابية. أوضح الاستطلاع أن 81% من المقابلات لم تعكس الثقة بالأحزاب السياسية و 88% يوافقون على أن المال يؤثر على السياسة و 85% من هذه النسبة الأخيرة يجدون أن آثاره سلبية.

نحن نعتقد أن الرصد المستمر لهذا الجانب سيسمح بفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل وتطوير وإتقان طريقة رصد فعالة وتوليد المعلومات التي يمكن أن تساعد في تشكيل فهمنا لها. لا تقتصر الأهداف الرئيسية وراء محاولاتنا لرصد شراء الأصوات على منع شراء الأصوات ومحاسبة للمخالفين بل تشمل أيضا النجاح في إصلاح الإطار القانوني وتعزيز العملية الانتخابية في هذه العملية.

ت) إساءة استخدام موارد الدولة:

أثبت هذا الجانب أنه مسألة أقل إثارة للقلق إلى حد ما خلال التجارب السابقة حيث لم نرصد أي انتهاكات كبيرة (تؤثر على العملية برمتها). ورغم ذلك، ما زلنا نتوقع أنه من المرجح أن يكون له أهمية متزايدة في المستقبل.

تعتمد منهجية الرصد بشكل رئيسي على نشاطين:

1- زيارة يومية لمختلف الإدارات التونسية لملاحظة ما إذا كان هناك أي أنشطة / مواد للحملة داخلها من قبل المسؤولين أو وكلاء الأحزاب.

2- الرصد المستهدف لأنشطة الحملة للتحقق مما إذا كان هناك أي إساءة استخدام لموارد الدولة. وينطوي ذلك بشكل أساسي على وجود مسؤولين حكوميين في التجمعات كمتحدثين ضيوف للترويج لبعض المتنافسين على حساب الآخرين أو استخدام المعدات / السيارات الحكومية لأغراض الحملة.

اضطلع الراصدون الميدانيون بدور رئيسي في رصد إساءة استخدام موارد الدولة جنبا إلى جنب عمل محللي البيانات (التحديد الكمي للزيارات والانتهاكات). لقد قدم التدريب للراصدين الميدانيين فهما لما تعنيه موارد الدولة وكيف يمكن إساءة استخدامها في السياق الانتخابي. ومع ذلك، فقد تم تطوير نماذج التقارير بحيث يقوم الراصدون بالإبلاغ عن الحالات المحتملة لإساءة استخدام موارد الدولة حيث يحدد مدير المشروع والأعضاء الآخرون في الفريق المركزي ما إذا كانت إساءة استخدام موارد الدولة قد ارتكبت في حالات فردية.

الأنشطة العامة: يتم توجيه منسقي الولايات بأن يطلبوا من الراصدين الميدانيين المشاركة في الأنشطة العامة (مثل افتتاح المدارس والاحتفالات العامة وما إلى ذلك) لملاحظة ما إذا كان هناك أي حملة. وينطوي ذلك على وجود مواد الحملة أو ممثلي المتنافسين أو المؤسسات العمومية يتحدثون لصالح أو ضد متسابق معين. إذا ذكر أحد المنظمين على سبيل المثال أن افتتاح مدرسة جديدة هو بفضل وزير التعليم وذكر أيضًا أنه مرشح في الانتخابات القادمة، فقد تم الاتفاق على أنه سيكون مؤهلاً لإساءة استخدام موارد الدولة.

أنشطة الحملة: يطلب منسقو الولايات من الراصدين الميدانيين المشاركة في أنشطة الحملة (التجمعات وحفلات الحملات وغيرها) لمعرفة ما إذا تم استخدام الموارد العمومية أو توزيعها خلال هذه الأنشطة. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام المركبات الحكومية لنقل المشاركين أو المنظمين أو استخدام أنظمة مخاطبة الجمهور. تتطلب المنهجية أيضًا رصد ما إذا كان يُسمح لبعض المتنافسين بعقد اجتماعات أو أنشطة أخرى في المباني العمومية التي لا يستطيع المتسابقون الآخرون النفاذ إليها. أخيرًا وليس آخرًا، تم توجيه فريقنا لملاحظة ما إذا كان الموظفون العموميون يشاركون في الأنشطة بطريقة تتعارض مع القوانين واللوائح.

المؤسسات العمومية: طلب من منسقي الولايات وضع قوائم بالمؤسسات العمومية التي كان على الراصدين الميدانيين زيارتها أسبوعيا للبحث عن أدلة على الحملات. تشير المؤسسات العمومية إلى المؤسسات والإدارات التي يمكن للجمهور النفاذ إليها بانتظام. مثال: المؤسسات التعليمية والصحية والمكاتب الحكومية. ركز الرصد على وجود مواد الحملة في هذه الأماكن كدليل على استمرار الحملة (أيضًا إذا لم يتم تنفيذها من قبل الموظفين العموميين). ومثلما ذكر أعلاه، يطلب من الراصدين بأن يبلغوا عن حالات إساءة استخدام موارد الدولة المحتملة وفيما بعد يقوم الفريق المركزي باصدار الحكم النهائي.

تعتبر المساجد أحد الجوانب المهمة والحيوية من المؤسسات العمومية ولهذا قمنا بتضمين رصد صلاة الجمعة في بعض المساجد الرئيسية في البلديات (مدرجة في القائمة المرجعية رقم 4 للمؤسسات العمومية).

المركبات العمومية: طُلب من الراصدين الميدانيين البحث عن المركبات ذات لوحات التسجيل الحكومية المستخدمة لأغراض الحملة. تمتلك مختلف الوزارات لوحات تسجيل مختلفة. وقد ثبت أنه من شأن ذلك أن يشكل تحديًا لأنه كان من الصعب التفريق بين المركبات التي يتم توفيرها للموظفين العموميين والتي يمكن استخدامها لأسباب شخصية والمركبات العمومية الأخرى التي ليست كذلك.

ث الهيكل التنظيمي:

يتكون فريق رصد تمويل الحملة من مكونين رئيسيين:

-فريق ميداني.

-فريق أساسي.

يعتمد الفريقان بشكل كامل على بعضهما البعض.

-مقدمة موجزة للأدوار والمسؤوليات:

أ- يتمثل الفريق الأساسي في الفريق المركزي الموجود في تونس العاصمة (ولكنه لا يقتصر عليه) وإدارة استقبال وتحليل وتفسير البيانات التي يتم جمعها من قبل فرق الرصد الميدانية. ويتألف من:

- يشرف مدير المشروع على تنفيذ المشروع ويضمن تحقيق الأهداف:

o تنفيذ خطة العمل

o إدارة الفريق الأساسي بشكل رئيسي ومتابعته على مستوى الإدارة الفرعية

o إنتاج المحتوى (التدريب والتقارير)

o تدريب الفريق

o التواصل الخارجي

- المنسق الميداني (FC) هو العنصر الرئيسي في نجاح مهمة الرصد. يدير المنسق الميداني الأنشطة اليومية للفرق:

o التحقق من خطط النشر وتأكيد التخطيط

o مراجعة التقارير والقوائم المرجعية

o إدارة التواصل الداخلي العام

o حل النزاعات الصغيرة

- يقدم المحلل القانوني تحليلاً للنص القانوني الذي يحكم تمويل الحملة وتوصيات حول كيفية تعزيز الإطار القانوني للمستقبل.

-يعتبر محللو بيانات / المحللون الماليون عناصر فاعلة رئيسية في الفريق حيث يتولون مسؤولية استقبال البيانات المجموعة ومراجعتها ومعالجتها (القوائم المراجعية). لقد قام جميع هؤلاء الأفراد بإدارة جانب تتبع النفقات الموازية (PET) لهذا المشروع.

-يدير المحاسب جميع الجوانب المالية لهذا المشروع.

- ينسق المساعد الإداري الجزء اللوجستي من المشروع.

ب- الفريق الميداني الموجود في 12 بلدية مختلفة (12 ولاية مختلفة). يتكون هذا الفريق من:

- المنسقون الجهويون: يعتبر المنسقون الجهويون الثمانية جهات الاتصال بين أعضاء الفريق الأساسي والراصدين الميدانيين. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم مسؤولون عن إعداد وإدارة جداول الراصدين الميدانيين (رصد أنشطة الحملات وزيارات المؤسسات العمومية والاجتماع مع أصحاب المصلحة). وقد تم توجيههم للتحقق من أي معلومات مقدمة من أي عضو في الفريق الميداني قبل اتخاذ قرار بشأنها. كما يطلب منهم تقديم تقارير الأنشطة الأسبوعية.

يدير المنسقون المقيمون أيضًا جانبًا إداريًا صغيرًا حيث أنهم مكلفون بجمع نماذج الرصد والوثائق المالية لفرقهم.

- الراصدون الميدانيون: تم نشر 47 راصد ميداني في الدوائر الانتخابية الثماني المعينة. يعتمد حجم كل فريق على الموارد البشرية المتاحة وحجم الدائرة الانتخابية. غطى الراصدون الميدانيون جميع أنواع الأنشطة الدعائية التي تحدث في دوائرهم:

- التجمعات والحفلات والاحتفالات (مثال: حفلات الختان والزفاف)
- المناسبات العمومية (الأعياد الوطنية).
- أيام السوق الأسبوعية المحلية.
- المؤسسات العمومية (بما في ذلك المساجد: صلاة الجمعة)
- الحملات التي تنطوي على المقابلات المباشرة (DTD).

تم نشر الراصدين الميدانيين في مناطقهم المحددة لمدة 22 يومًا (21 يوم للحملة رسمية + يوم صمت انتخابي واحد. كما قام كل فريق برصد أكبر قدر ممكن من الأنشطة والأنشطة في الحملات بناء على جدول زمني متداول صممه المنسقون الجهويون بالتعاون والموافقة من الفريق الأساسي.

غالبا ما يكون من الصعب توقع ما سيبدو عليه يوم العمل بالنسبة للراصد الميداني. ومع ذلك، كان من المفيد للغاية وضع جدول عمل مؤقت كتوضيح للعمل الذي سيقوم به الراصدون. وقد ساعد ذلك أيضًا في تقدير عدد الأنشطة التي يمكن للراصد الميداني القيام بها في يوم العمل العادي.

لقد بدأنا نفترض أنه سيتم تنفيذ بعض الأنشطة بانتظام خاصة الزيارات إلى المؤسسات الحكومية / العمومية. كما تم التخطيط لبعض هذه الأنشطة مسبقا على غرار ملاحظة الحملات أثناء أيام الأسواق الأسبوعية نظرا لأن مواعيد هذه الأسواق الأسبوعية معروفة مسبقا.

وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى، فقد كان من الممكن فقط التخطيط للرصد قبل وقت قصير من حدوثها لأنه غالبا ما لا تتوفر المعلومات إلا قبل وقت قصير من حدوثها وهو ما شكل بدوره أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها مهمة الملاحظة هذه. وقد تمثلت هذه الأنشطة في الأنشطة العمومية وخاصة أنشطة الحملات وأنشطة المقابلات المباشرة (DTD).

تم توجيه المنسقين الجهويين للبقاء على اتصال مع الهيئات الفرعية (IRIEs) بالإضافة إلى مديري الحملات في قوائم المتنافسين. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا يمثل تحديًا خاصة عندما يتعلق الأمر بفرق الحملات حيث لم يكن معظمهم مستقبليين كما هو متوقع وكان على الفرق الميدانية الاعتماد على معلومات الهيئات الفرعية بالاضافة إلى شبكاتهم الشخصية من أجل تغطية أكبر عدد من أنشطة الحملة.

من المهم أيضًا ملاحظة أنه عندما يتعلق الأمر بأنشطة المقابلات المباشرة (DTD) فإن فريقنا قد وجد صعوبة في الحصول على المعلومات مسبقا.

وعندما استفسروا عن غياب أنشطة المقابلات المباشرة في الجداول على مستوى الهيئات الفعرية فقد تم إخبارهم أن هذا النوع من الأنشطة ليس إلزاميا للكشف عنه نظرا لطبيعته "العفوية". كما قدمت لنا نفس الإجابة أيضا من قبل بعض قوائم المتنافسين.

مثال على جدول متجدد مشغول إلى حد ما لفريق ملاحظة واحد (ما لا يقل عن 2 ملاحظين):

| الوقت | النشاط |
|---|---|
| 7 صباحًا - 10 صباحًا | زيارة السوق الأسبوعي |
| 10 صباحًا - 10:30 صباحًا | التنقل إلى منطقة الرصد (حسب المسافات بين مناطق الرصد) |
| 10:30 صباحًا - 11:30 صباحًا | زيارة المؤسسة / الإدارة العمومية والمناطق المجاورة |
| 11:30 صباحًا - 11:45 صباحًا | التنقل إلى منطقة الرصد |
| 12:00 ظهرا - 1 ظهرا | استراحة (عادة ما تعتمد على الأنشطة وتفضيلات الراصد الميداني) |
| 1 ظهرا - 2:30 مساءً | رصد أحد أنشطة المقابلات المباشرة |
| 2:30 - 2:45 مساءً | التنقل إلى منطقة الرصد |
| 4 مساءً - 6 مساءً | رصد نشاط الحملة |
| في وقت لاحق | جمع معلومات اليوم والتواصل مع المنسق |

مثال على الجدول المتجدد: فريق قفصة 1

# النتائج:

**أ. الإنفاق: تقرير تتبع النفقات الموازية:**

**تقديم:**

يهدف هذا القسم من التقرير إلى تحليل البيانات الكمية المستلمة من الراصدين الميدانيين ويقدم التقديرات التي رسمها فريق المحللين لنتائج الإنفاق التفصيلية في الدوائر الانتخابية الثماني.

ركز الفريق، كخطوة أولى، على تطوير القوائم المرجعية وجدول تقدير التكلفة. تضمنت الخطوة الثانية جمع وتحليل البيانات:

-تتبع النفقات الموازية (جدول تتبع النفقات الموازية)

- جدول تتبع القائمة المرجعية

- الجدول الموجز

يتم استخدام هذه المكونات الثلاثة لرصد تمويل الحملة للأحزاب الثمانية:

المتنافسون السياسيون والدوائر الانتخابية

تم الإشراف على هذه المناطق من قبل 8 منسقين جهويين وتغطيتها من قبل 47 راصد ميداني باستخدام القوائم المرجعية الخمسة خلال فترة الحملة.

## 1. مقدمة عامة:

يعتمد التحليل على القوائم المرجعية الخمسة المذكورة أعلاه (نشاط الحملة والنشاط العمومي والمؤسسة العامة وأيام السوق والمقابلات المباشرة للحملات) التي تم توفيرها للراصدين الميدانيين في نسخ ورقية (ورق) وفي نسخ إلكترونية (نماذج إلكترونية).

ينتج عن جمع هذه النتائج 1024 قائمة مرجعية تنقسم إلى:

- 511 أنشطة الحملة؛
- 0 نشاط عمومي؛
- 89 أنشطة المؤسسات العمومية؛
- 160 أنشطة أيام السوق
- 264 أنشطة المقابلات المباشرة (انظر الجدول 1: عدد القوائم المرجعية حسب المنطقة)

| | أنشطة الحملة | المناسبات العامة | المؤسسات العمومية | أيام السوق | المقابلات المباشرة |
|---|---|---|---|---|---|
| تونس 1 | 47 | 0 | 0 | 21 | 20 |
| تونس 2 | 199 | 0 | 0 | 9 | 44 |
| صفاقس 1 | 62 | 0 | 9 | 43 | 78 |
| صفاقس 2 | 30 | 0 | 5 | 14 | 35 |
| قفصة | 49 | 0 | 0 | 6 | 10 |
| بنزرت | 15 | 0 | 0 | 20 | 16 |
| سوسة | 66 | 0 | 0 | 23 | 28 |
| الكاف | 43 | 0 | 75 | 24 | 33 |
| الإجمالي | 511 | 0 | 89 | 160 | 264 |

جدول رقم 1: عدد القوائم المرجعية حسب المنطقة

### أ- نشاط الحملة:

أنشطة الحملة هي جميع الأنشطة التي تنظمها الأحزاب السياسية المعينة وقوائمها خلال فترة الحملة الرسمية. يمكن أن تختلف هذه الأنشطة من المؤتمرات الصحفية والاجتماعات الحزبية والتظاهرات والمقاهي والتجمعات السياسية التي تنظمها الأحزاب السياسية والائتلافات والحركات وقوائمها.

وفيما يتعلق بأنشطة الحملات في هذا التحليل، فقد تم جمع 511 قائمة مرجعية تتمثل فيما يلي:

- 127 قائمة مرجعية لحركة النهضة التي تمثل 25%
- 36 قائمة مرجعية لنداء تونس التي تمثل 7%
- 28 قائمة مرجعية لتحيا تونس التي تمثل 5%
- 8 قوائم مرجعية للتيار الديمقراطي التي تمثل 2%
- 53 قائمة مرجعية لعيش تونسي التي تمثل 10%
- 32 قائمة مرجعية لقلب تونس التي تمثل 6%
- 28 قائمة مرجعية للبديل التونسي والتي تمثل 5%
- 199 قائمة مرجعية للحزب الدستوري الحر والتي تمثل 39%

(انظر الرسم البياني رقم 1:% القوائم المرجعية لأنشطة الحملة حسب الأحزاب السياسية)

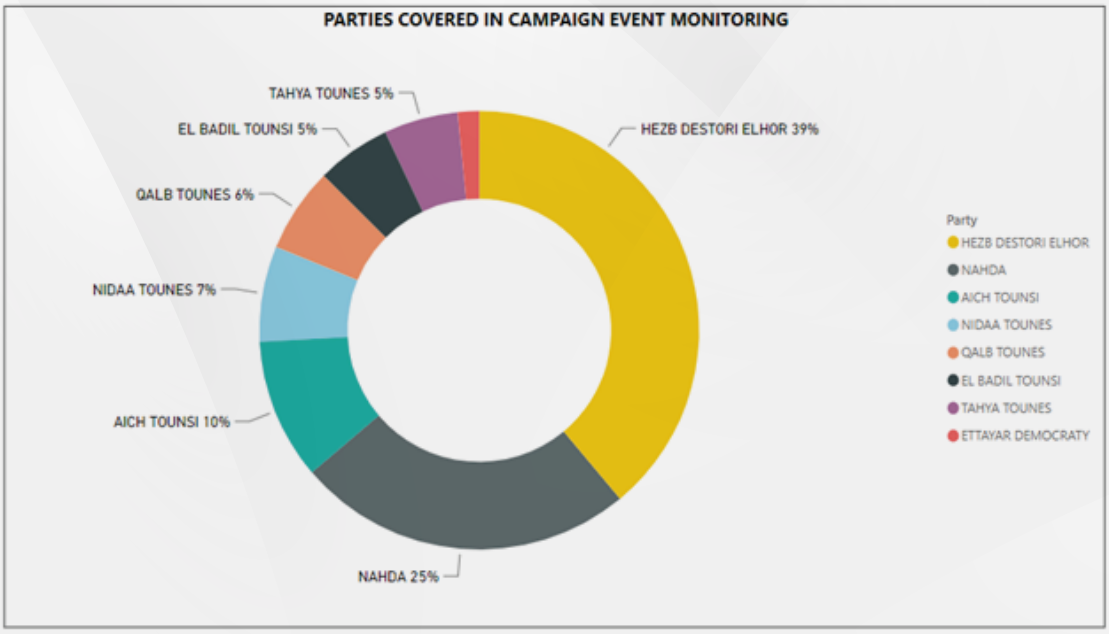


الرسم البياني رقم 1:% القوائم المرجعية لأنشطة الحملة حسب الأحزاب السياسية

**ب- الأنشطة العمومية:**

تتعلق القوائم المرجعية للأنشطة العمومية بشكل خاص بالأنشطة التي تحدث أثناء العطل والأنشطة الرسمية. وعلى عكس أنشطة الحملات، فقد قمنا برصد هذه الأنشطة للتحقق مما إذا كان المتنافسون يستغلون هذه الأنواع من الأنشطة لأغراض الحملة. يمكن أن يسمح لنا رصد هذه الأنشطة بالتحقق مما إذا كانت هناك أي مخالفات أو انتهاكات لموارد الدولة. وهو ما يعني أننا نبحث عن الانتهاكات المتعلقة باستخدام أو إساءة استخدام هذه الموارد لصالح حزب معين / ائتلاف / حركة معينة أو ضد أحزاب أخرى.

شارك راصدونا الميدانيون في نشاطين عامين (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: تقديم الترشيح الرئاسي) لم تظهر خلالهما أي إشارة على إساءة استخدام موارد الدولة.

**ج - أنشطة المؤسسات العمومية:**

طُلب من الملاحظين القيام بزيارات منتظمة لمختلف المؤسسات والإدارات العمومية في دوائرهم الانتخابية. وبالتالي، قمنا بتزويدهم بقائمة مرجعية محددة لهذا الغرض بالذات. لقد زودتنا هذه الزيارات بمعلومات فيما يتعلق باحترام القانون من قبل المتنافسين ودعمهم والذين يمكن أن يكونوا أحيانًا موظفين عموميين. لا تقتصر موارد الدولة على الموارد المادية بل يمكن أن تشمل أيضًا إساءة استخدام السلطة لتوفير مزايا للمتنافس السياسي أو لإعاقة حملة أخرى.

تم إرسال الراصدين الميدانيين في 89 قائمة مرجعية للمؤسسات العمومية وقد قاموا بإجراء 89 زيارة لبعض الإدارات العمومية المحلية. وصفت الزيارات ما يلي:

- 4 قوائم مرجعية للنهضة التي تمثل 29%؛
- 9 قوائم مرجعية لنداء تونس التي تمثل 64%؛
- 1 قائمة مرجعية للحزب الدستوري الحر والتي تمثل 7%

**د - أنشطة أيام السوق:**

يتمثل الهدف من القائمة المرجعية ليوم السوق في تحديد أي أنشطة حملة تجري خلال أيام السوق المحلية الأسبوعية العادية. تم توجيه راصدينا لزيارة أيام السوق هذه من أجل ملاحظة أي إنفاق محتمل على الحملة في هذه الأنواع من الأماكن. كما يوفر ذلك أيضًا معلومات حول إساءة الاستخدام المحتملة لموارد الدولة (المسؤولون العموميون، السلع العامة).

شاركت فرقنا الميدانية 159 نشاط لأيام السوق التي تم استخدامها من قبل الأحزاب التالية:

- 48 قائمة مرجعية لحركة النهضة والتي تمثل 30%
- 13 قائمة مرجعية لنداء تونس التي تمثل 8%
- 11 قائمة مرجعية لتحيا تونس التي تمثل 7%
- 14 قوائم مرجعية للتيار الديمقراطي التي تمثل 9%
- 21 قائمة مرجعية لعيش تونسي والتي تمثل 13%
- 22 قائمة مرجعية لقلب تونس والتي تمثل 14%
- 12 قائمة مرجعية للبديل التونسي والتي تمثل 8%
- 18 قائمة مرجعية للحزب الدستوري الحر والتي تمثل 11%

(انظر الرسم البياني رقم 2:% القوائم المرجعية لأنشطة يوم السوق حسب الأحزاب السياسية)

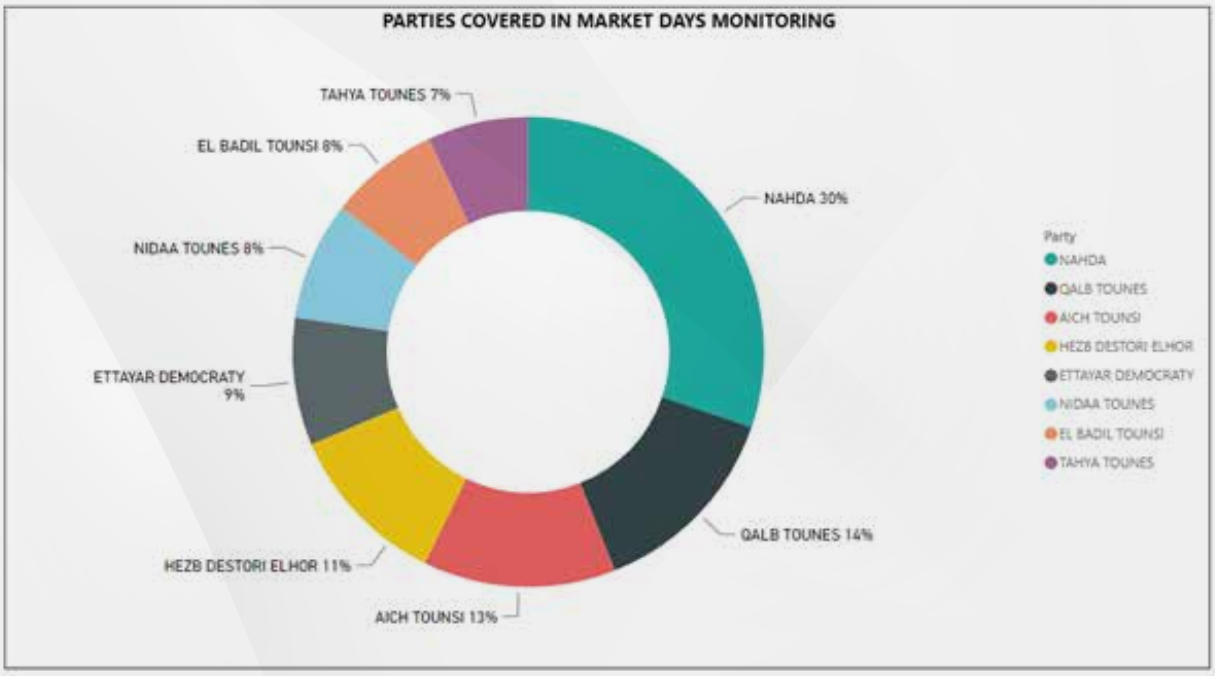


الرسم البياني رقم 2:% القوائم المرجعية لأنشطة يوم السوق حسب الأحزاب السياسية

### هـ - أنشطة المقابلات المباشرة:

تعتبر القوائم المرجعية لحملات المقابلات المباشرة نماذج ترصد التفاعلات المباشرة بين المرشحين / ممثلي الحزب والأشخاص الآخرين. لم يتم الكشف عن هذه الأنشطة في معظم الحالات ويبدو أنه قد زاد عددها في السنوات الخمس الماضية. زاد المتنافسون السياسيون من طريقة التواصل المباشر الخاصة بهم وأصبحوا أكثر اعتماداً على الحملات المباشرة أكثر من أي نوع آخر.

لاحظ الراصدون الميدانيون 263 نشاط مقابلة مباشرة تتوزع على النحو التالي:

- 32 قائمة مرجعية لحركة النهضة والتي تمثل 12%
- 26 قائمة مرجعية لنداء تونس التي تمثل 10%
- 22 قائمة مرجعية لتحيا تونس التي تمثل 8%
- 19 قائمة مرجعية للتيار الديمقراطي التي تمثل 7%
- 62 قائمة مرجعية لعيش تونسي والتي تمثل 23%
- 49 قائمة مرجعية لقلب تونس والتي تمثل 19%
- 43 قائمة مرجعية للبديل التونسي والتي تمثل 16%
- 10 قوائم مرجعية للحزب الدستوري الحر والتي تمثل 4%

(انظر الرسم البياني رقم 3: النسبة المئوية للقوائم المرجعية لأنشطة المقابلات المباشرة حسب الأحزاب السياسية)

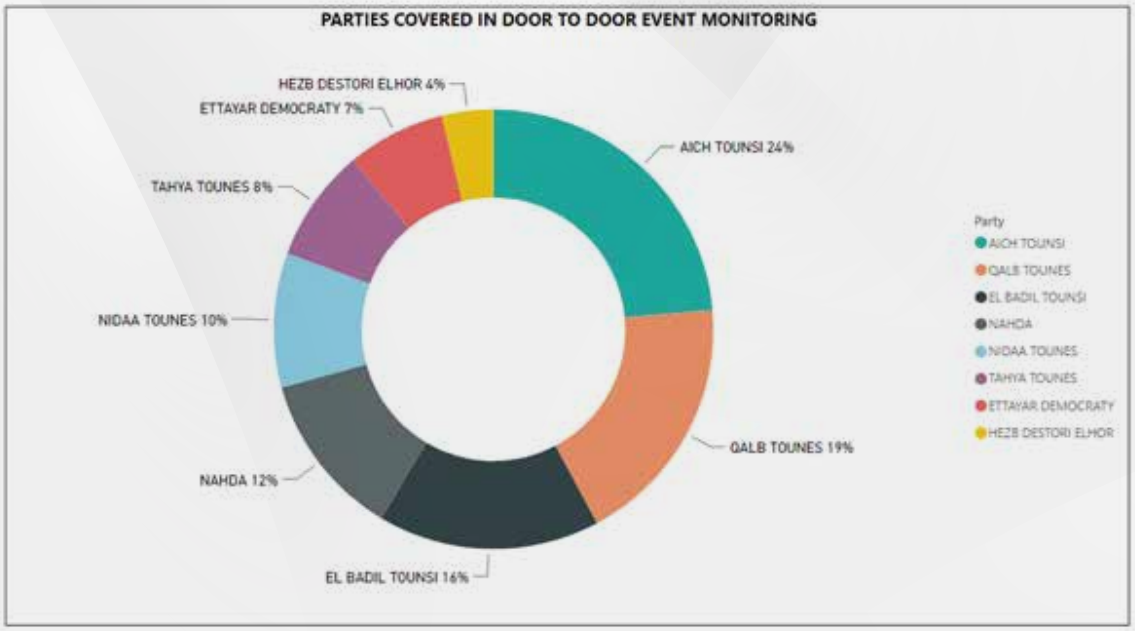


الرسم البياني رقم 3: النسبة المئوية للقوائم المرجعية لأنشطة المقابلات المباشرة حسب الأحزاب السياسية

## 2. تحليل الحملة المالية:

نقوم في هذا الجزء بتحليل الإنفاق المالي للمتنافسين السياسيين الثمانية حسب الدوائر خلال الحملة الانتخابية (19/09/14 - 19/10/05) ونرى ما إذا كانوا قد تجاوزوا الحد الأقصى للإنفاق حسب الدوائر وهو ما يمكننا رؤيته في الجدول رقم 2: سقف الإنفاق حسب المنطقة (يمثل سقف الإنفاق خمسة أضعاف المخصصات العمومية).

| المنطقة | السقف |
|---|---|
| تونس 1 | 83784 |
| تونس 2 | 86808 |
| صفاقس 1 | 81312 |
| صفاقس 2 | 91248 |
| قفصة | 69552 |
| بنزرت | 90168 |
| سوسة | 98904 |
| الكاف | 54504 |

الجدول رقم 2: سقف الإنفاق حسب المنطقة الف دينار

بدأ تحليل الحملة المالية في 14 سبتمبر وانتهى في 5 أكتوبروقد لاحظ راصدونا الميدانييون أنشطة الحملة لمختلف الأحزاب السياسية الثمانية وجمعوا أكبر قدر ممكن من البيانات المتاحة من خلال القوائم المرجعية الثلاثة (نشاط الحملة / نشاط يوم السوق / نشاط المقابلة المباشرة).

ينقسم تحليل البيانات إلى ثلاثة أقسام:

-حسب المتنافسين

-حسب الدائرة الانتخابية

-حسب الإنفاق

يتعلق هذا القسم أدناه بجانب الإنفاق في التحليل:

النهضة

تضع البيانات التي تم جمعها وتحليلها حزب النهضة في المقام الأول من حيث إجمالي الإنفاق في المناطق الثماني التي تضم 161 نشاط (111 منها أنشطة حملة و 33 نشاط في يوم السوق و 17 نشاط مقابلات مباشرة).

يبلغ إجمالي الإنفاق 327594 دينار تونسي. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 10: إجمالي الإنفاق على حملة النهضة حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 36 نشاط (27 نشاط للحملة و 0 أنشطة ليوم السوق و 06 أنشطة للمقابلات المباشرة) والإنفاق الإجمالي بقيمة 99980 دينارّ تونسي مما يعني أنهم تجاوزوا بالفعل الحد الأقصى للسقف (99980 دينار تونسي التي تم إنفاقها> 83784 الحد الأقصى للسقف بالدينار التونسي) بنسبة 19,3%.

تونس 2: 20 نشاط (17 نشاط للحملة و 03 نشاط من الباب إلى الباب) وإجمالي إنفاق 33486 دينار تونسي.

سوسة: 29 نشاط (20 نشاط للحملة و09 يوم السوق) وإجمالي إنفاق 40124,400 دينار تونسي

صفاقس 1: 23 نشاط (13 نشاط للحملة و 07 أنشطة يوم السوق و 03 أنشطة للمقابلات المباشرة) والإنفاق الإجمالي 44616,500 دينار تونسي

صفاقس 2: 19 نشاط (09 أنشطة حملة، 07 أنشطة يوم السوق و 03 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق 16199 دينار تونسي.

قفصة: 08 أنشطة (07 أنشطة حملة و01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق 13477 دينار تونسي.

الكاف: 18 نشاط (14 نشاط للحملة و 03 نشاط في يوم السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق 43189 دينار تونسي.

بيزرت: 08 أنشطة (04 أنشطة حملة و 04 أنشطة يوم السوق) وإجمالي إنفاق 36522 دينار تونسي

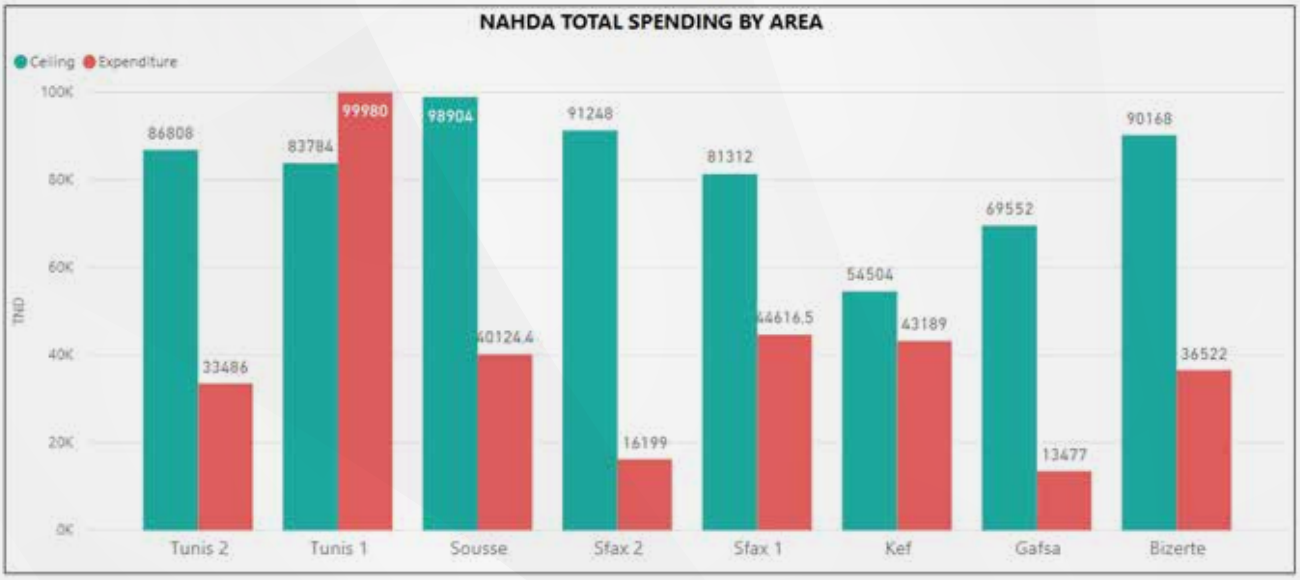


الرسم البياني رقم 10: إجمالي الإنفاق على حملة حركة النهضة حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي الإنفاق خلال فترة الحملة من قبل حركة النهضة مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثمانية. وقد وجدنا بناءً على التحليل أن النهضة تجاوزت السقف في منطقة تونس 1 بنسبة 19,3%.

كما جعلتنا البيانات المجمعة من خلال الملاحظة الميدانية نستنتج أن إنفاق حركة النهضة في الدوائر السبعة المتبقية لم يتجاوز الحد الأقصى للإنفاق.

A- نداء تونس

يبلغ إجمالي إنفاق نداء تونس 80676 دينار تونسي في الدوائر الانتخابية الثماني. أفادت فرقنا الميدانية أن حزب نداء تونس قد نظّم 57 نشاطًا للحملة مقسمين على النحو التالي:

37 نشاط انتخابيّ و01 مؤسسة عمومية و09 أنشطة يوم السوق و 10 أنشطة للمقابلات المباشرة. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 11: إجمالي نفقات حملة نداء تونس حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 04 أنشطة (03 أنشطة حملة و 01 نشاط يوم سوق) وإجمالي إنفاق قدره 2935 دينار تونسي.

تونس 2: 03 أنشطة (02 أنشطة للحملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 7397 دينار تونسي.

سوسة: 04 أنشطة (03 أنشطة حملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 2720 دينار تونسي.

صفاقس 1: 23 نشاط (15 أنشطة حملة و 01 مؤسسة عمومية ونشاط يوم السوق و 06 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 29285 دينار تونسي.

صفاقس 2: 15 نشاط (08 أنشطة حملة و06 أنشطة يوم السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإنفاق إجمالي قدره 18953,500 دينار تونسي.

قفصة: 03 أنشطة (02 أنشطة حملة و 01 نشاط يوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 3430 دينار تونسي.

الكاف: 02 أنشطة (01 نشاط حملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 600 دينار تونسي.

بيزرت: 03 أنشطة (03 أنشطة حملة) وإجمالي إنفاق قدره 15355 دينار تونسي

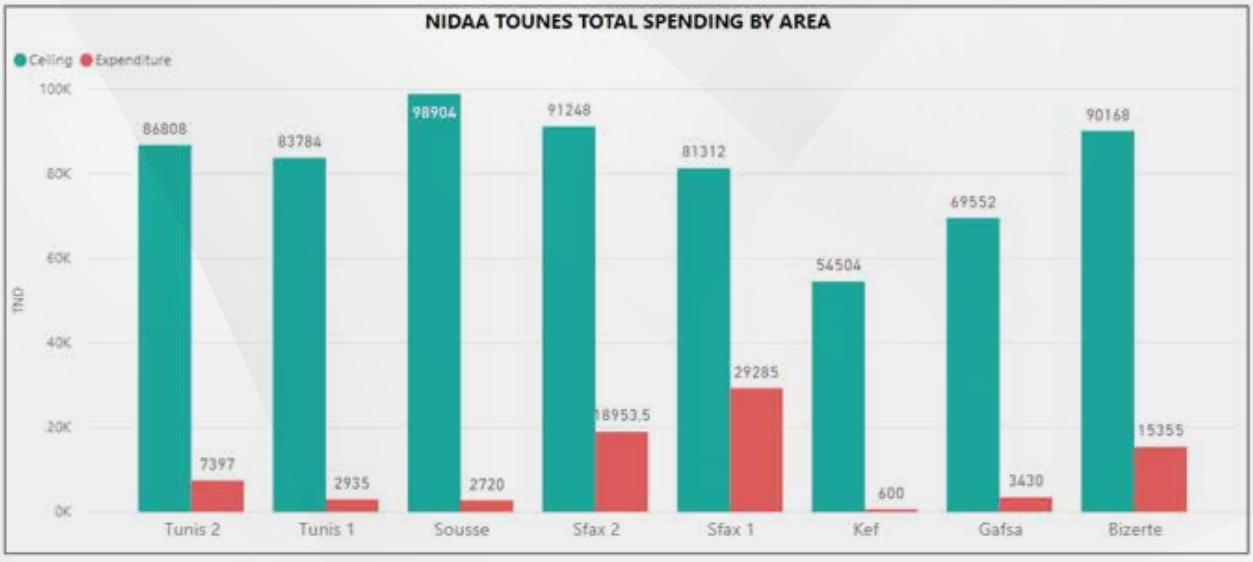


الرسم البياني رقم 11: إجمالي إنفاق حملة نداء تونس حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق نداء تونس خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني الذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها أنه لم يتم تجاوز سقف الإنفاق من قبل أي قائمة مرشحة لنداء تونس.

في الواقع، يظهر الرسم البياني إنفاقًا منخفضًا جدًا مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثماني. من المهم أن نلاحظ أننا نحسب التقديرات فقط بناءً على أنشطة الحملة التي لاحظناها مباشرة.

ت- تحيا تونس

يساوي إجمالي الإنفاق التقديري لقوائم حزب تحيا تونس في الدوائر الانتخابية الثماني 51273 دينار تونسي.

شارك راصدونا الميدانيون في 51 نشاط مقسمين على النحو التالي:

31 نشاط دعائي، 07 أنشطة يوم السوق و 13 نشاط للمقابلات المباشرة. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 12: إجمالي نفقات حملة تحيا تونس حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 06 أنشطة الحملة (04 أنشطة الحملة و 02 أنشطة يوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 7965 دينار تونسي.

تونس 2: 10 أنشطة (07 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و 02 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 8004 دينار تونسي.

سوسة: 13 نشاط (09 أنشطة حملة، 02 أنشطة يوم سوق و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 11948 دينار تونسي

صفاقس 1: 07 أنشطة (02 أنشطة للحملة و 01 نشاط يوم السوق و 04 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 4215 دينار تونسي

صفاقس 2: 03 أنشطة (01 نشاط حملة و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 1284 دينار تونسي

قفصة: 03 أنشطة (03 أنشطة حملة) وإجمالي إنفاق قدره 820 دينار تونسي

الكاف: 05 أنشطة (04 أنشطة حملة و 01 نشاط مقابلة مباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 14955 دينار تونسي.

بنزرت: 05 أنشطة (02 أنشطة حملة و 01 نشاط يوم السوق و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 2082 دينار تونسي

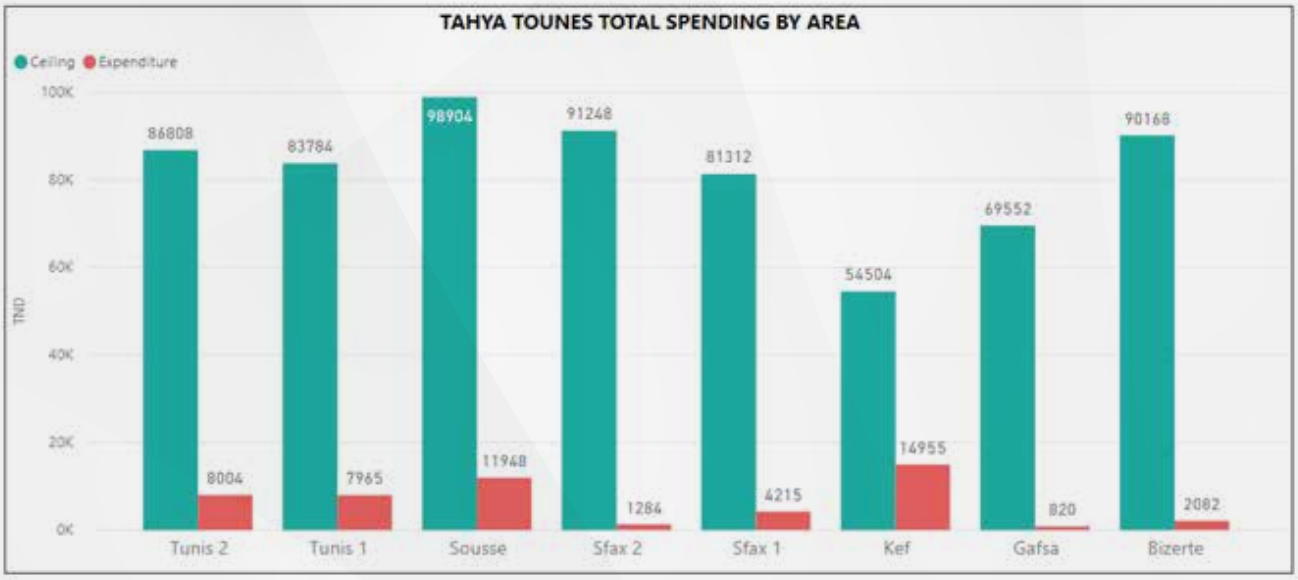


رسم بياني رقم 12: حملة تحيا تونس للإنفاق الإجمالي حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق حزب تحيا تونس خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني الذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها أنه لم يتم تجاوز سقف الإنفاق من قبل أي قائمة مرشحة لحزب تحيا تونس.

في الواقع، يظهر الرسم البياني إنفاقًا منخفضًا جدًا مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثماني. من المهم أن نلاحظ أننا نحسب التقديرات فقط بناءً على أنشطة الحملة التي لاحظناها مباشرة.

### د - التيار الديمقراطي

يبلغ إجمالي إنفاق حزب التيار الديمقراطي 21777 دينار تونسي في الدوائر الست مع 23 نشاط (15 منها هي أنشطة الحملات و 03 أنشطة يوم السوق و 05 أنشطة المقابلات المباشرة). (انظر أدناه الرسم البياني رقم 13: إجمالي الإنفاق على حملة التيار الديمقراطي حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 03 أنشطة (02 أنشطة للحملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 3280 دينار تونسي.

تونس 2: نشاط 01 (نشاط حملة 01) وإجمالي إنفاق قدره 1500 دينار تونسي.

سوسة: 02 أنشطة (نشاط واحد للحملة و 01 نشاط ليوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 1230 دينار تونسي

صفاقس 1: 09 أنشطة (06 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و 02 أنشطة المقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 10616,500 دينار تونسي.

صفاقس 2: 03 أنشطة (02 أنشطة حملة و 01 نشاط يوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 3210 دينار تونسي

قفصة: 01 نشاط (نشاط 01 حملة) وإجمالي إنفاق قدره 500 دينار تونسي

الكاف: 02 أنشطة (01 نشاط حملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 940 دينار تونسي.

بيزرت: 01 نشاط الحملة وإجمالي إنفاق قدره 500 دينار تونسي

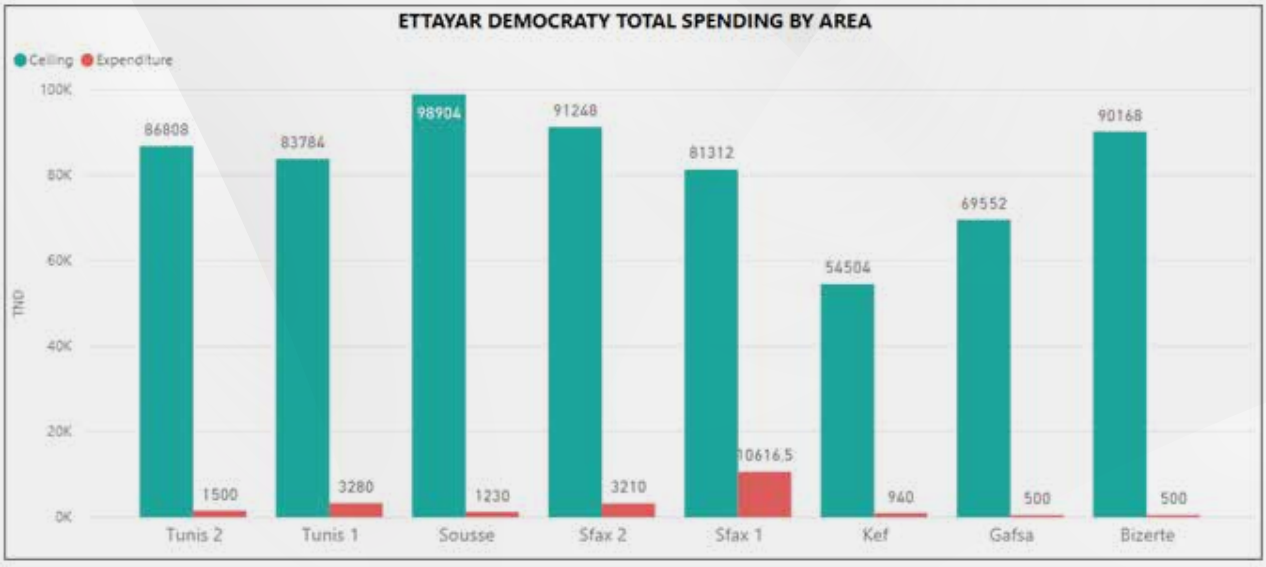


الرسم البياني رقم 13: إجمالي الإنفاق على حملة التيار الديمقراطي حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق حزب التيار الديمقراطي خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني حزب التيار الديمقراطي لم يتجاوز الحد الأقصى للسقف.

**هـ - عيش تونسي**

يبغ إجمالي إنفاق قوائم حركة عيش تونسي 118790 دينار تونسي في الدوائر الثماني. أبلغت فرقنا الميدانية عن 94 نشاط يتم تقسيمهم على النحو التالي

53 نشاط للحملة، 17 نشاط في يوم السوق و 24 نشاط للمقابلات المباشرة. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 14: إجمالي الإنفاق على حملة عيش تونسي حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 15 نشاط (06 أنشطة حملة، 03 أنشطة يوم السوق و 06 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 18533 دينار تونسي.

تونس 2: 13 نشاط (06 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و 06 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 13165,700 دينار تونسي.

سوسة: 13 نشاط (10 أنشطة حملة، 02 أنشطة يوم سوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 18158 دينار تونسي

صفاقس 1: 11 نشاط (03 أنشطة حملة، 06 أنشطة يوم السوق و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 8146 دينار تونسي

صفاقس 2: 07 أنشطة (04 أنشطة حملة و 03 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 9406 دينار تونسي

قفصة: 12 نشاط (10 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 17955 دينار تونسي

الكاف: 10 أنشطة (06 أنشطة حملة، 02 أنشطة يوم سوق و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 11620 دينار تونسي.

بيزرت: 13 نشاط (08 أنشطة حملة، 02 أنشطة يوم سوق و 03 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 21806 دينار تونسي.

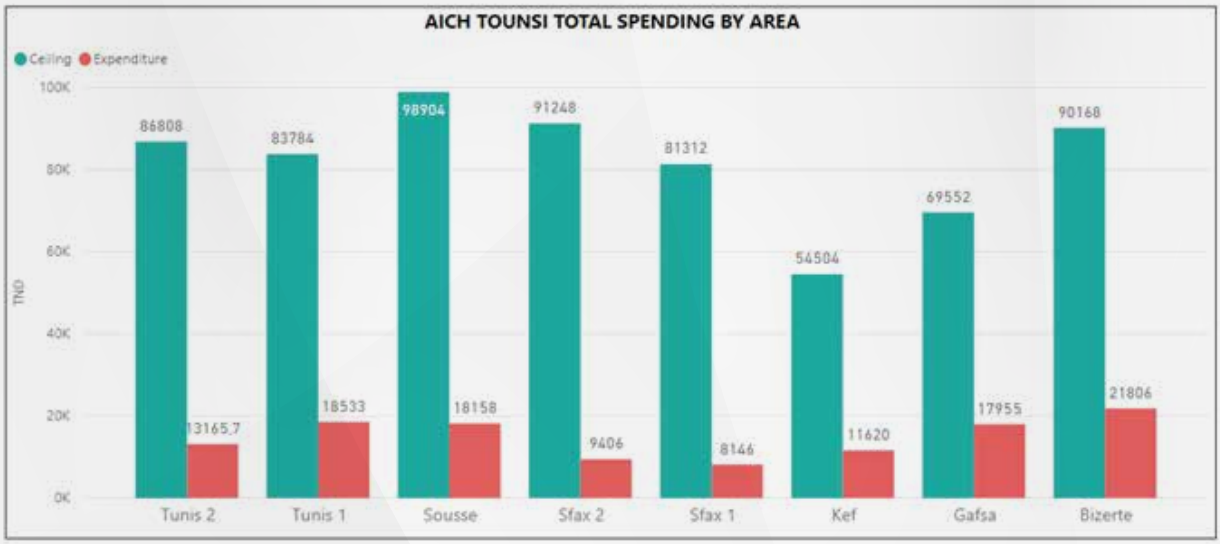


الرسم البياني رقم 14: إجمالي الإنفاق على حملة عيش تونسي حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق حركة عيش تونسي خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني قوائم عيش تونسيلم تتجاوز الحد الأقصى للسقف.

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق عيش تونس خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني الذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها أنه لم يتم تجاوز سقف الإنفاق من قبل أي قائمة مرشحة لعيش تونسي.

في الواقع، يظهر الرسم البياني إنفاقًا منخفضًا نسبيا مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثماني.

من المهم أن نلاحظ أننا نحسب التقديرات فقط بناءً على أنشطة الحملة التي لاحظناها مباشرة.

و - قلب تونس

يبغ إجمالي إنفاق قوائم حزب قلب تونس 63 397 دينار تونسي في الدوائر الثماني. أبلغت الفرق الميدانية عن 56 نشاط تم تغطيتهم في الدوائر المخصصة والتي تنقسم على النحو التالي:

27 نشاط حملة، 12 نشاط يوم سوق و 17 نشاط للمقابلات المباشرة. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 52: إجمالي نفقات حملة قلب تونس حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 06 أنشاط (02 أنشطة للحملة و 03 أنشطة في يوم السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 4379 دينارً تونسي

تونس 2: 06 أنشطة (02 أنشطة للحملة و 04 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 6144 دينار تونسي.

سوسة: 08 أنشطة (03 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و 04 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 6997 دينار تونسي

صفاقس 1: 09 أنشطة (04 أنشطة حملة، 01 نشاط أيام السوق و 04 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 6541 دينار تونسي

صفاقس 2: 07 أنشطة (05 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم سوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 22037 دينار تونسي

قفصة: 10 أنشطة (07 أنشطة حملة و 03 أنشطة يوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 12994 دينار تونسي.

الكاف: 08 أنشطة (03 أنشطة حملة، 03 أنشطة يوم سوق و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 2965 دينار تونسي.

بنزرت: 02 أنشطة (نشاط واحد للحملة ونشاط واحد ليوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 1340 ديناراً تونسي.

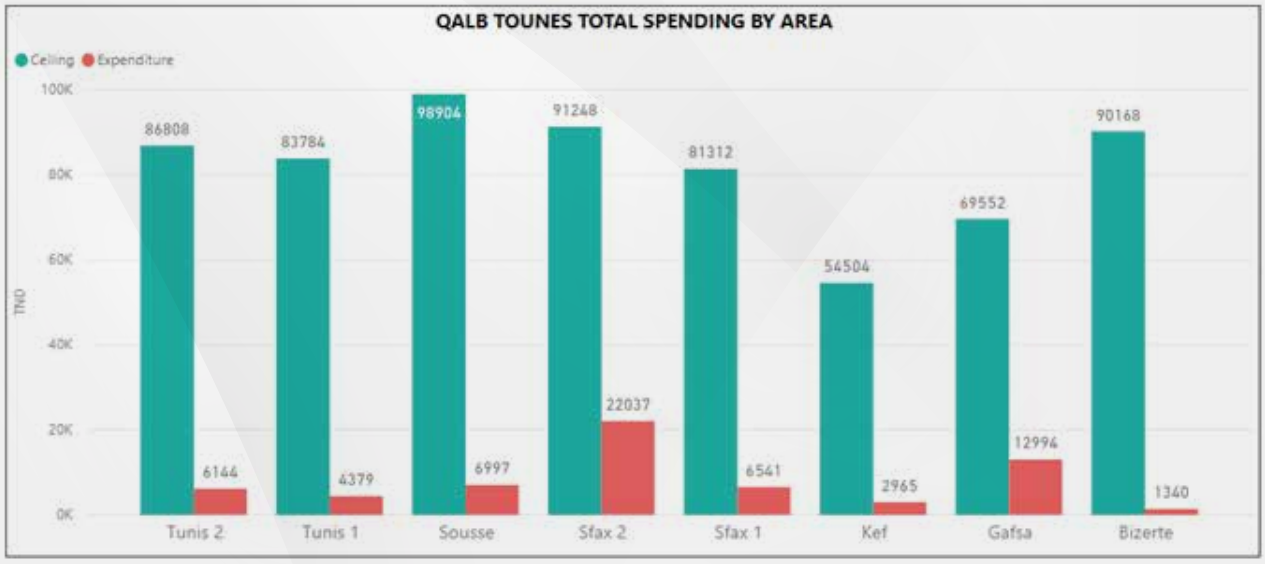


رسم بياني رقم 15: الإنفاق الإجمالي لحملة قلب تونس حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق حزب قلب تونس خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني الذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها أنه لم يتم تجاوز سقف الإنفاق من قبل أي قائمة مرشحة لحزب قلب تونس.

في الواقع، يظهر الرسم البياني إنفاقًا منخفضًا نسبيا مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثماني.

من المهم أن نلاحظ أننا نحسب التقديرات فقط بناءً على أنشطة الحملة التي لاحظناها مباشرة.

ز - البديل التونسي

يبغ إجمالي إنفاق قوائم حزب قلب تونس 58259دينار تونسي في الدوائر الثماني. أبلغت فرقنا الميدانية عن تغطية 57 نشاط مقسمين على النحو التالي:

33 نشاط حملة، 07 نشاط يوم سوق و 17 نشاط للمقابلات المباشرة. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 16: البديل التونسي إجمالي الإنفاق للحملة حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 04 أنشطة (02 أنشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 6831 دينار تونسي

تونس 2: 04 أنشطة (02 أنشطة للحملة و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 5166 دينار تونسي.

سوسة: 19 نشاط (10 أنشطة حملة، 06 أنشطة يوم السوق و 03 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 16666 دينار تونسي

صفاقس 1: 19 نشاط (11 نشاط للحملة، 07 أنشطة في أيام السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 20588 دينار تونسي

صفاقس 2: 08 أنشطة (05 أنشطة حملة، 02 أنشطة أيام السوق و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 7538 دينار تونسي

قفصة: 01 نشاط (01 نشاط حملة) وإجمالي إنفاق قدره 500 دينار تونسي

الكاف: 01 نشاط (01 نشاط حملة) وإجمالي إنفاق قدره 500 دينار تونسي

بنزرت: 01 نشاط (01 نشاط حملة) وإجمالي إنفاق قدره 500 دينار تونسي

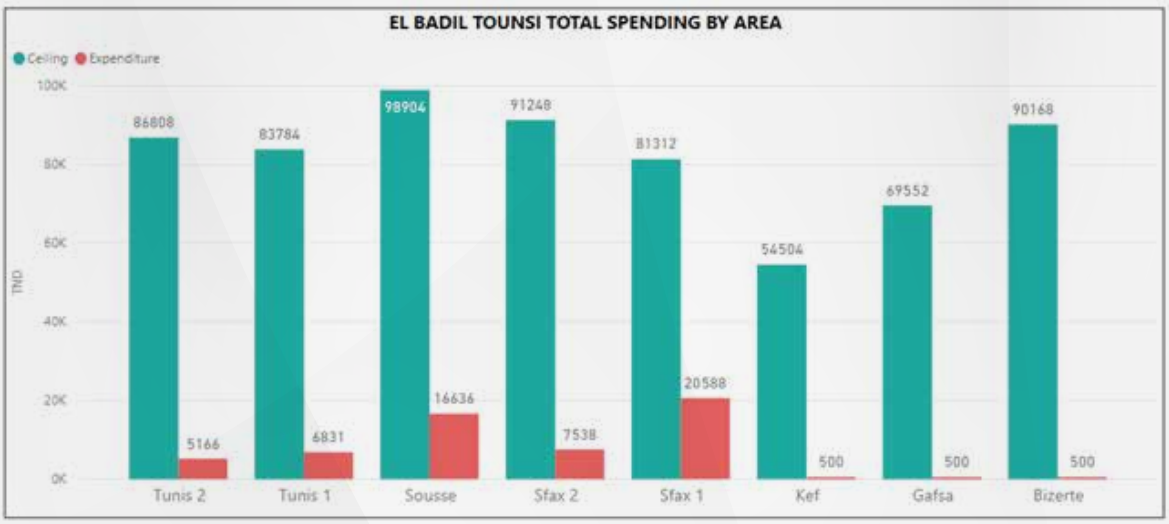


الرسم البياني رقم 16: إجمالي الإنفاق على حملة البديل التونسي حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق البديل التونسي خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني الذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها أنه لم يتم تجاوز سقف الإنفاق من قبل أي قائمة مرشحة للبديل التونسي.

في الواقع، يظهر الرسم البياني إنفاقًا منخفضًا جدًا مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثماني. من المهم أن نلاحظ أننا نحسب التقديرات فقط بناءً على أنشطة الحملة التي لاحظناها مباشرة.

ح - الحزب الدستوري الحر

يبغ إجمالي إنفاق قوائم الحزب الدستوري الحر 37166 دينار تونسي في الدوائر الثماني. أبلغت فرقنا الميدانية عن 82 نشاط مقسمين على النحو التالي:

62 نشاط حملة، 01 مؤسسة عمومية و 11 نشاط في أيام السوق و 08 أنشطة للمقابلات المباشرة. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 17: إجمالي الإنفاق على حملة الحزب الدستوري الحر حسب المنطقة)

تتمثل تفاصيل الأنشطة وإجمالي الإنفاق حسب الدائرة الانتخابية فيما يلي:

تونس 1: 02 أنشطة (01 نشاط حملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 1880 دينار تونسي.

تونس 2: 30 نشاط (29 نشاط للحملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 29681 دينارً تونسي.

سوسة: 10 أنشطة (09 أنشطة حملة و 01 نشاط للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 7637دينار تونسي.

صفاقس 1: 13 نشاط (04 أنشطة حملة، 01 مؤسسة عمومية، 05 أنشطة يوم السوق و 03 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 10 207,200دينار تونسي

صفاقس 2: 13 نشاط (08 أنشطة حملة، 03 أنشطة يوم سوق و 02 أنشطة للمقابلات المباشرة) وإجمالي إنفاق قدره 9070دينار تونسي

قفصة: 08 أنشطة (08 أنشطة حملة) وإجمالي إنفاق قدره 3375,5 دينار تونسي.

الكاف: 03 أنشطة (02 أنشطة حملة و 01 نشاط يوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 2090 دينار تونسي.

بنزرت: 03 أنشطة (01 نشاط حملة و 02 نشاط يوم السوق) وإجمالي إنفاق قدره 2430 دينار تونسي.

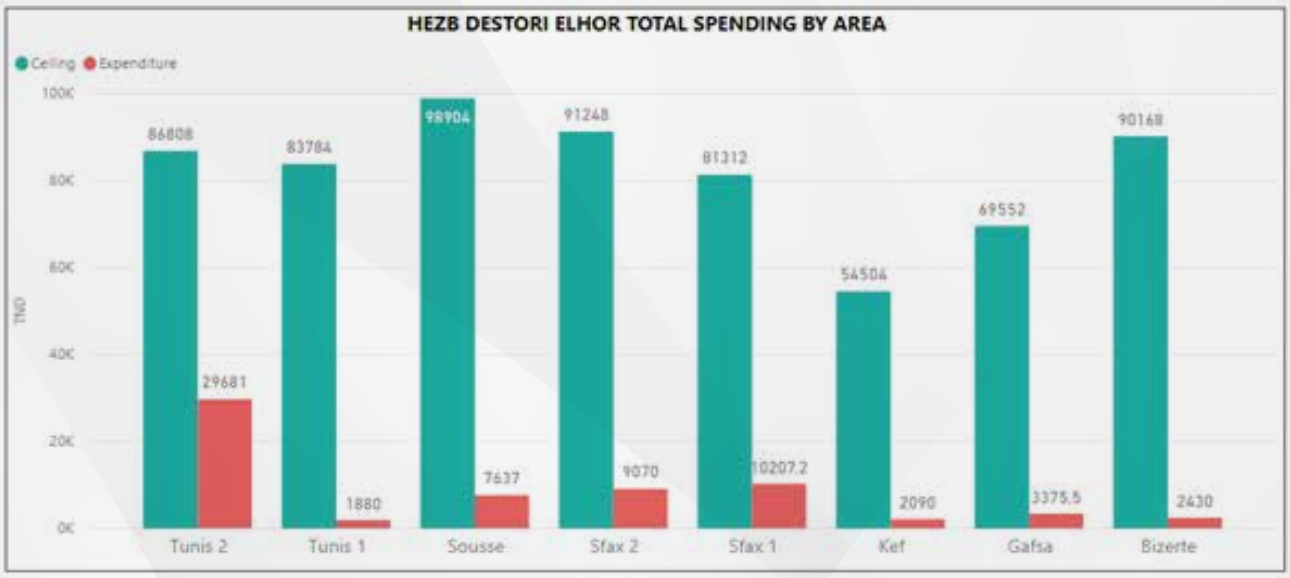


رسم بياني رقم 17: إجمالي إنفاق حملة الحزب الدستوري الحر حسب المنطقة

يقارن هذا الرسم البياني إجمالي إنفاق الحزب الدستوري الحر خلال فترة الحملة الانتخابية في الدوائر الانتخابية الثماني مقارنة بسقف الإنفاق. يظهر الرسم البياني الذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها أنه لم يتم تجاوز سقف الإنفاق من قبل أي قائمة مرشحة للحزب الدستوري الحر.

في الواقع، يظهر الرسم البياني إنفاقًا منخفضًا جدًا مقارنة بسقف الإنفاق في الدوائر الانتخابية الثماني. من المهم أن نلاحظ أننا نحسب التقديرات فقط بناءً على أنشطة الحملة التي لاحظناها مباشرة.

### 3. خلاصة تتبع النفقات الموازية:

لقد استنتجنا في هذا التحليل أن حركة النهضة هي الوحيدة التي لم تحترم سقف الإنفاق في الدائرة الانتخابية تونس 1 وذلك بتجاوزها للحد الأقصى القانوني بأكثر من 19%. ومن ناحية أخرى واستنادا إلى البيانات الواردة من الفرق الميدانية، فقد إحترمت القوائم الأخرى التي تمت متابعتها وتم رصد أنشطتها في الدوائر الانتخابية السبعة الأخرى سقف الإنفاق.

وعلى الرغم أننا نشيد بالمتنافسين السياسيين الذين لم يتجاوزوا سقف الإنفاق على احترام اللوائح في هذا الجانب، فمن المهم ملاحظة بعض التحفظات والملاحظات التي كان من الممكن أن تساهم في هذه النتائج. لقد لاحظنا أنه قد كان للنتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية تأثير هائل على انطلاق حملة الانتخابات التشريعية. لقد شهدنا انخفاضاً ملحوظاً وانخفاضا مثيرا للقلق أو حتى غياب أنشطة الحملة في الأيام الأولى من فترة الحملة التشريعية. لم تقتصر هذه الملاحظة على الدوائر الانتخابية الثماني المعينة في إطار هذا المشروع بل كانت أيضا ظاهرة شاملة على الصعيد الوطني لاحظها العديد من أصحاب المصلحة (منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلخ).

ومن الجدير بالذكر أيضًا أننا لاحظنا تحولًا ملحوظًا في سلوك الحملات الانتخابية لقوائم المرشحين. أظهرت انتخابات 2014 استراتيجية أساسية للحملة مما حقق التوازن بين الحملات الانتخابية وأنشطة المقابلات المباشرة وأنشطة أيام الأسواق. لقد لاحظنا سنة 2018 تعديلا صغيرا في استراتيجيات الحملات ساهم في التقليص من عدد الحملات الانتخابية العامة مقارنة بالإرتفاع الكبير في أنشطة المقابلات المباشرة. أتاحت كلتا الإستراتيجيتين في انتخابات 2014 و 2018 نفاذ الملاحظين لرصد الحملات ومتابعة الإنفاق. غير أنه قد لاحظنا خلال الانتخابات التشريعية الماضية إنخفاضا كبيرا في الحملات الانتخابية العامة بشكل عام. أفادت فرقنا الميدانية أن قوائم المرشحين قد انتقلت إلى عقد أنشطة حملة "خاصة" مما أدى إلى تقييد النفاذ لكل فرق الملاحظين تقريبا. يتم تنظيم هذا النوع من الأنشطة في منازل خاصة لمناصري الحزب/ القوائم أو القادة وأماكن إنعقاد الأنشطة ذات أمن قوي.

لقد لاحظنا أيضًا نمطًا متبعا من قبل القوائم الحزبية التي تستمر في تجاهل القانون أو في إيجاد طرق لمراوغته لتجنب الكشف عن نشاط الحملة إلى الهيئات الفرعية للانتخابات (IRIEs) وأصحاب المصلحة الآخرين. يسرد معظم المرشحين "عن قصد" الهيئات الفرعية عند تقديم سجلات حملتهم من خلال الكشف عن الأنشطة الخيالية والمواقع والأوقات.

ولا يعيق ذلك فقط جهود منظمات المجتمع المدني لملاحظة العملية بل يعوق أيضًا عمل "مراقبي" الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (المراقبون الرسميون المحلفون للهيئة العليا المستقلة للانتخابات).

لقد ساهمت جميع الظروف المذكورة أعلاه في انخفاض عدد أنشطة الحملة بشكل كبير التي تم رصدها من قبل فرقنا الميدانية. كما أنها تدرس أحد العوامل التي ساهمت في انخفاض عدد الأنشطة المرصودة و، كنتيجة لذلك، في انخفاض الإنفاق في تقريرنا.

**ب. نتائج شراء الأصوات:**

يعتبر شراء الأصوات أحد المظاهر السلبية للتمويل السياسي ليس فقط في تونس ولكن أيضًا في بعض أقدم الديمقراطيات في العالم. يمكن الحد من حدوث هذه الظاهرة عندما وإذا كان لدينا لوائح وعقوبات وقائية مناسبة يتم تنفيذها في نهاية المطاف لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.

تُعرّف العديد من البلدان شراء الأصوات بمثابة تقديم أو الوعد بتقديم شيء مقابل أن يصوت الناخب بطريقة معينة. وهذا يعني أن المحكمة تحتاج إلى إظهار أنه تم تقديم شيء ما أو تقديمه بقصد التأثير على سلوك الناخب لإثبات شراء الأصوات أو بمعنى آخر لإثبات النيّة. لا تعتبر تونس استثناءً من ذلك فقد وصف المشرع التونسي "النيّة" كواحدة من الركائز الثلاث لإدانة متنافس ما بتهمة شراء الأصوات. يجعل الإعتراف بشراء الأصوات والتعريف الغامض له في الإطار الانتخابي التونسي من المستحيل تقريبا إثبات أي حالة إذا كان الانتهاك.

ووفقًا للتجربة الدولية، يبدو أنه غالبًا ما يقال إنه من الأفضل حظر تقديم الهدايا من قبل المرشحين والأحزاب خلال فترة الانتخابات مهما كانت القدرة على إثبات النية للتأثير على التصويت أم لا (يمكن تعريف هذا بأنه حظر الهدايا على قيمة معينة) حيث يسهل إثبات مثل هذه الحالات.

**- النتائج الرئيسية حول شراء الأصوات:**

- اشتبه راصدونا في محاولة شراء الأصوات من قبل قائمة مرشحي قلب تونس في أحد أنشطتهم في قفصة. وأكدت حالات تعليقهم عندما اعتدى موظفو الحملة على امرأة وحاولوا توثيقها وقاموا بترهيبها. وقع هذا الحادث في 6 أكتوبر 2019.

- خلال تبادل روتيني مع مواطنين في سوسة، سمع راصدونا أن اثنين من قادة حزب نداء تونس (ز و م إدريس) حيث قاموا بتوزيع رشوة / مساهمات انتخابية خلال أحد أنشطة حملتهم في 25 سبتمبر 2019.

- أفاد الراصدون الميدانيون في سوسة أن محاولات شراء الأصوات كانت سائدة في 15 سبتمبر 2019. لا يتزامن هذا التاريخ فقط مع اليوم الثاني من فترة الحملة الرسمية بل هو أيضًا يوم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. أفاد الراصدون الميدانيون أن محاولات شراء الأصوات تتجلى في توزيع 30 دينار تونسي / لكل ناخب من خلال حملة المرشح الرئاسي قلب تونس، نبيل القروي.

- ورد تقرير في الدائرة الانتخابية بصفاقس 1 عن أن حزب تحيا تونس يوزع القسائم على المواطنين. لسوء الحظ، هذا مثال على حوادث شراء الأصوات المشاع التي لم يتم توثيقها ولا يمكن إثباتها على الرغم من أنها كانت متكررة جدًا في جميع أنحاء البلاد.

وبحسب ما ورد فقد حاول عضو المكتب الجهوي لتحيا تونس إرتشاء (شراء الأصوات) المواطنين المشاركين في نشاط المقهى السياسي (حملة) بحضور زعيم قائمة المرشحين (MG).

- أفاد فريق تونس 1 الميداني بأنه يشتبه في محاولة التأثير على الناخبين من خلال التلميح إلى أنهم سيحصلون على مزايا إذا قاموا بزيارة إلى مقر حزب النهضة. يستخدم هذا النوع من الخطابات بشكل متكرر في الحملات في الأحياء المهمشة أو المحرومة كما يستخدم المتنافسون السياسيون عبارات مثل: "قم بزيارتنا وسنعتني بك" / "تعال إلينا، لن نخيب ظنك / لن نخذلك" ". لا يوجد اقتراح صريح للتأثير على الناخبين من خلال المساعدة المالية أو الوعود بالخدمات ولكن في هذه الحالات فإن التلميح هو ما يحتاجونه لنقل الرسالة.

**ت.نتائج إساءة استخدام موارد الدولة:**

سوف يقدم هذا القسم معلومات عن مدى احترام الإدارة العمومية ومواردها خلال فترة الحملة للقارئ. يتم توجيه الفرق الميدانية لزيارة المؤسسات العمومية بشكل يومي للتحقق مما إذا كانت هناك أي مخالفات للوائح.

تتمثل أنواع موارد الدولة التي تم تضمينها في منهجية الرصد هي نفس الموارد التي من المحتمل إساءة استخدامها فيما يتعلق بالحملات الانتخابية. تقرر في المراحل الأولى من المشروع إدراج الفئات التالية في الرصد؛

الموظفون العموميون: سيتم رصد مشاركتهم في الحملة من خلال الملاحظة المباشرة للأنشطة العامة والحملات وزيارات إلى مؤسسات عمومية مختارة.

السلع العامة: زار الراصدون الأنشطة العامة وأنشطة الحملات لمعرفة ما إذا تم استخدام السلع العامة أو توزيعها على الناخبين الأفراد أو المجتمعات باسم المتنافس أو لدعمه.

المكاتب العمومية: سعى الراصدون إلى تحديد ما إذا كانت الحملة تجري في المكاتب العمومية أو إذا تم استخدامها لأغراض أخرى ذات صلة بالحملة (مثل طباعة أو تخزين مواد الحملة).

المركبات الحكومية: كان استخدام السيارات العمومية / الشاحنات / الحافلات لأغراض الحملة أحد الجوانب الرئيسية التي طلبنا رصدها خلال فترة الحملة (فيما يتعلق بالأنشطة العامة وأنشطة الحملة وكذلك أثناء زيارات لمكاتب عمومية مختارة).

المساجد كعنصر من عناصر الإدارة العمومية: تنتمي المساجد في تونس لوزارة الشؤون الدينية ويتم الدفع الأئمة من ميزانية الدولة، وبالتالي، يمكن اعتبار أي حملة تتعلق بالمساجد إساءة استخدام لموارد الدولة. بالتالي فقد تم إدراج صلاة الجمعة في قائمة أنشطة الرصد للفرق الميدانية.

لقد حددنا بناءً على تقارير الرصد التي تم تلقيها من الراصدين الميدانيين والمنسقين الجهويين (يوميًا وأسبوعيًا) أنه على الرغم من أن عدد الانتهاكات لم يكن كبيرا فقد كانت الانتهاكات موجودة رغم ذلك في بعض البلديات التي تم رصدها ونحن ملزمون بمشاركتها.

النتائج الرئيسية المتعلقة بإساءة استخدام موارد الدولة:

تشمل أكثر الحالات شيوعا لإساءة استخدام موارد الدولة التي تم الإبلاغ عنها إما حملات داخل المؤسسات / الإدارات العمومية أو بالقرب منها مثل مكاتب البريد والمساجد ومباني البلدية ومكاتب الدوائر الانتخابية. يميل المتنافسون إلى التعرف على مزايا هذه الأماكن نظرا لتركيز الناخبين / المواطنين المحتملين خلال أيام الأسبوع.

- أمثلة على حملات القوائم الحزبية / الائتلافات في أو بالقرب من مكتب البريد:
- الكاف الشرقية - حزب النهضة
- القلعة الصغرى / سوسة - تحيا تونس
- سوسة - عيش تونسي
- صفاقس 1: قلب تونس ونداء تونس وعيش تونسي. كانت الأطراف الثلاثة تقوم بحملات في مكتب البريد أو بالقرب منه في نفس الوقت. لم تكن هناك ردود فعل من موظفي مكتب البريد لمنع حدوث ذلك أو لوضع حد له.

- أمثلة على حملات القوائم الحزبية / الائتلافات في أو بالقرب من المساجد:

- مساكن / سوسة - عيش تونسي
- مساكن / سوسة- البديل
- صفاقس 1 / جامع الرحمة - قلب تونس
- صفاقس 1 / جامع السعادة - نداء تونس

- أمثلة على حملات القوائم الحزبية / الائتلافات التي تمت في أو بالقرب من مكاتب البلديات / الدوائر الانتخابية:

- الكاف - تم الإبلاغ عن حملة عيش التونسي داخل البلدية. كانوا يوزعون مواد الحملة بما في ذلك الهدايا الصغيرة.
- بلدية سوسة - عيش التونسي 2019/09/30
- بلدية مساكن / سوسة - عيش تونسي 2019/10/03

- مكتب الدائرة الانتخابية صفاقس (1) - شوهد نداء تونس يجري حملة انتخابية في محيط مكتب الدائرة الانتخابية صفاقس1.

- أمثلة على حملات القوائم الحزبية / الائتلافات في أو بالقرب من المدارس العمومية:

- الشيحية / صفاقس1 - المدرسة الابتدائية الشيحية: نداء تونس
- صفاقس1 - المدرسة الابتدائية شارع الزيادي: نداء تونس

على الرغم من حظر القانون الانتخابي للحملات داخل المؤسسات التعليمية أو بالقرب منها فقد وجدنا أن الحملات متكررة جدًا في هذه المؤسسات. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التركيز العالي للآباء / الناخبين المحتملين الذين يصطحبون أطفالهم.

بالإضافة إلى حوادث إساءة استخدام موارد الدولة المذكورة أعلاه، أبلغ راصدونا الميدانيون عن بعض المخالفات المحتملة الأخرى. مثال: لوحظ مسؤولين عموميين يقومون بحملات لفائدة قوائم مترشحة في كل من صفاقس وسوسة.

في صفاقس 1 على سبيل المثال، أفاد فريقنا أن السيد ف. ج. مسؤول عام في وزارة الرياضة (المجمع الرياضي بصفاقس)، كان يقود حملة قائمة مرشحي حزب الدستوري الحر في المنطقة كمدير ومناصر قوي.

وفي سوسة، شارك السيد م. م. عضو المجلس البلدي في حملة لقوائم مترشحة تابعة لحزب تحيا تونس.

فضلا عن ذلك، شهد فريقنا في الدائرة الانتخابية بصفاقس 2 حملة في مستشفى الصخيرة العام من قبل قادة بارزين في نداء تونس بالاضافة إلى أعضاء القوائم. تم الإبلاغ أن الأطباء في المستشفى كانوا غاضبين من تصوير والتقاط صورة للزيارة التي قام بها فريق الحملة واعتبرها انتهاكا لخصوصية المرضى. استطاع راصدونا الميدانيون التقاط لقطة للحادث وتوثيقه.

WATCH
ORGANISATION

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

تونس
انتخابات 2019